

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٦

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

وشعوب العالم التي تناضل لتحقيق الديمقراطية في بلدانها.

وبعد عقد من الحكم الاستبدادي وكفاح حركة المقاومة، اختار الشعب النيكاراغوي الديمقراطية نظاما للحكم في بلدنا. والدليل على ذلك الانتخابات التي أجريت بنجاح في عام ١٩٩٠ وكذلك في عام ١٩٩٦. عندما انتُخبت رئيسا لجمهورية نيكاراغوا وتعهدت ببناء دولة قائمة على سيادة القانون وقيادة بلدي على درب الديمقراطية والمصالحة بالافتتان بالعدالة والإصلاح المؤسسي للدولة.

نحن نعلم أن هذا التحدي صعب. والحكومة التي أترأسها تعهدت بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتيح تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وضمان النمو المستدام على المدى المتوسط والبعيد.

إننا ندرك الحاجة الى تعزيز الالتزام الوطني بالديمقراطية. ولبلوغ هذا الهدف بادرنا بحوار وطني مفتوح وصادق مع مختلف قطاعات المجتمع، بما فيها الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لنتمكن معا من إيجاد العناصر الأساسية لبناء ثقافة سياسية ديمقراطية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

خطاب السيد آرنولدو أليمان لاكاو، رئيس جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية أولا الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطحب السيد آرنولدو أليمان لاكاو، رئيس جمهورية نيكاراغوا، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية نيكاراغوا، فخامة السيد آرنولدو أليمان لاكاو، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوكاويو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

لقد أصبح مبدأ الشرعية السياسية والديمقراطية يمثل في عالم اليوم أكثر صور الحكم تحضرا. ولا بد للأمم المتحدة أن تعبر عن هذا المبدأ المتزايد الانتشار على نطاق عالمي بدعما للجهود التي تبذلها حكومات

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونحن مدركون للحاجة الملحة لإحداث تغيير عميق في نظمنا المؤسسية بطريقة تحترم سيادتنا وقوانيننا، والخصائص المتميزة لكل أمة، وتسمح في نفس الوقت بمواجهة تحديات القرن المقبل بفعالية والاندماج بطريقة ناجحة في التدفقات العالمية للتجارة والاستثمار.

وبعزم وطيء، اتفق رؤساء دول أمريكا الوسطى على البدء بعملية إنشاء اتحاد أمريكا الوسطى بصورة تدريجية. ولهذا أعلنّا في ماناغوا في ٢ أيلول/سبتمبر قرارنا الخاص بتعيين فريق رفيع المستوى لإعداد أسس وشروط تشكيل الاتحاد. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية بلا تحفظ، لأنها في نظرنا عملية بالغة القيمة لتعزيز ديمقراطيتنا ورفاهية شعوبنا.

ونحن سكان أمريكا الوسطى لا نريد لآثار الحرب المدمرة التي مررنا بها في الثمانينات أن تظل مستمرة في القرن الحادي والعشرين. فنحن لا نزال نواجه مشاكل إنسانية واقتصادية من جراء الأضرار التي يسببها وجود الألغام الأرضية وغيرها من النابثات المتفجرة، التي تسببت في خسائر لا تعوض للسكان المدنيين والاقتصاد الوطني.

لقد شهدت الأمم المتحدة تغيرات عميقة في أحداث العالم، شملت التحولات الكبرى في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. ويسعدنا أن نرى كيف أصبحت الديمقراطية وأفكار المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان الأساسية أفكارا سائدة في عالم اليوم.

ولذلك، فإنني ألاحظ مع الأسف، أن الـ ٢١,٥ مليون إنسان الذين يعيشون في جمهورية الصين ليس لهم تمثيل في هذه الجمعية العظيمة. فماذا جرى ياسيدي الرئيس؟ إن الجميع يعلمون أن جمهورية الصين وقّعت على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وهي داخليا تحتفظ بهياكل حكومية تضمن ممارسة شعبها لحقوقهم وحياتهم الأساسية. ولم يحدث في أي منتدى دولي يتعامل مع هذا الموضوع أن وصفت جمهورية الصين بأنها انتهكت حقوقا غير قابلة للتصرف. وتشهد دول جنوب شرقي آسيا حاليا على أن اقتصاد جمهورية الصين ونموها الديمقراطي ظلا عاملين مهمين في استقرار المنطقة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يشهد على أن جمهورية الصين تبني سلوكها على أساس المبادئ التي تحكم ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة في طبيعتها المحبة للسلام وقدرتها على الاستجابة الإيجابية لحاجات المجتمع الدولي.

وإنه ليسر حكومتي أن تدعم الجهود المبذولة في نصف الكرة الغربي، بوصفها منسقا للبند ١٨ من جدول أعمال قمة الأمريكتين، وهو "تعزيز دور المرأة في المجتمع". وقد أراد اجتماع القمة أن يؤكد على أن استثناء المرأة من تولي مهام التنمية ومن الحصول على منافعتها يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق النمو والديمقراطية.

إن العالم الآن كله في حالة تغير، ونحن نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة لا يمكن أن تقف موقف المتفرج وتهنيئ نيكاراغوا الأمين العام على رؤيته الدينامية، ونحن نشكره على تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح".

وقد انتفعت نيكاراغوا من العديد من برامج المنظومة ووكالاتها، التي كان لها أثر على اقتصادها، وعلى الصحة، والرفاهية الاجتماعية، والتعليم والعمالة لشعبها، وهذا قليل من كثير، وأخيرا على التنمية الديمقراطية.

وتعتبر حكومتي أن الوقت قد حان كي تصدّق الدول الأعضاء على إسناد دور قيادي أكبر للأمين العام. ويسعدنا أن الأمين العام يولي أهمية خاصة لعمليات السلام وللحاجة إلى تحسين قدرة المنظومة على مكافحة الاتجار في المخدرات والإرهاب. ونحن ندعم برامج خفض الأسلحة وتعزيز حقوق الإنسان، وكذلك تعزيز القدرة على الاستجابة بأفضل طريقة ممكنة للحالات الطارئة. وترى حكومتي أيضا أن برامج التنمية وبرامج تعزيز النظم الديمقراطية يجب ألا تتأثر. إذ لا يزال هناك أعداء يتربصون الدوائر بديمقراطياتنا. وهناك حاجة أساسية في الوقت الراهن لتوفر القدرة على الاستجابة السريعة.

إن تكوين مجلس الأمن والامتيازات التي يتمتع بها أعضاؤه تنتمي إلى حقبة ماضية. وقد أصبحت أيام الحرب الباردة والعالم الثنائي القطب في عداد الماضى، وزاد عدد الدول التي تشكل المجتمع الدولي منذ عام ١٩٦٥ زيادة كبيرة، وهو التاريخ الذي شهد آخر توسيع للمجلس. وبالتالي من الواضح أن تكوينه الحالي ليس منصفًا ولا ديمقراطيًا.

وقد ولّت أيضا أيام الصراع المسلح في منطقة أمريكا الوسطى. ففي نفس هذا المحفل أعلنت جميع دول العالم أمريكا الوسطى منطقة للسلام والديمقراطية والتنمية. ولحسن الطالع نحن، شعوب أمريكا الوسطى، نقترّب في كل يوم من التكامل الحقيقي الفعّال.

الرئيس كوشما (تكلم بالأوكرانية، الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): بشعور بالاعتزاز، سيدي الرئيس، أهنتكم، وأنتم ممثل أوكرانيا، على انتهاكم لأرفع منصب سياسي في المجتمع الدولي. وإنني واثق من أنكم ستستخدمون على أتم وجه خبرتكم السياسية الثرية ومهاراتكم الدبلوماسية المشهود لها دولياً، وكذلك معرفتكم العميقة بمنظومة الأمم المتحدة، التي كرستم لها أكثر من ٢٠ عاماً من حياتكم، لمنفعة البشرية.

كما أود أن أتوجه بعبارات الامتنان لممثلي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأييدها ترشيح وزير خارجية أوكرانيا لهذا المنصب المشرف والمسؤول، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وإننا نفسر هذا التأييد بأنه دليل على الثقة العالية بسياسة أوكرانيا الخارجية، ومبادراتها السلمية والتزامها بمثل الأمم المتحدة وبهدف تجديد المنظمة وتعزيزها. ونعتبر ذلك أيضاً اعترافاً بإسهام أوكرانيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، والنهوض بالمثل النبيلة للديمقراطية في الحياة الدولية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

واسمحوا لي أن أشيد برئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، السيد غزالي اسماعيل، الذي أسهم إسهاماً ملحوظاً في تقدم المنظمة على طريق الإصلاح.

هناك الكثير من الأمور المشتركة في تاريخ الأمم المتحدة وتاريخ تطور أوكرانيا المستقلة في الفترة الأخيرة: السمة الأولى المشتركة التي تجمع بين دولتنا والأمم المتحدة هي أن كليهما تمان الآن بعملية إصلاح داخلي. وقد تبين أن التغيير العميق والشامل مسألة بالغة الصعوبة. إلا أن الخيار نهائي ولا رجعة فيه: لقد أصبحت أوكرانيا دولة ديمقراطية ذات سياسة تستهدف ضمان احتياجات مواطنيها وحقوقهم، وإقامة مجتمع مدني. وكل الشواهد تشير إلى أننا أرسينا خلال السنوات الست من استقلالنا المزيد من بناء الدولة.

ومع أوائل العام القادم سنشهد بالتأكيد تجربة نمو اقتصادي تدريجي وتشكيل اقتصاد سوقي ذي توجه اجتماعي في أوكرانيا. وتتوفر الآن كل الظروف لكي يغدو هذا واقعاً، على الصعيد الداخلي - كما يتضح من الاستقرار السياسي القائم في أوكرانيا - وعلى الصعيد الخارجي.

ومع أخذ هذه الحقائق في الاعتبار، فإنني أناشد الجمعية العامة بأن تجري تعديلاً على القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي يستبعد جمهورية الصين من عضوية الأمم المتحدة. علينا أن نحافظ على مبدأ العالمية عن طريق مشاركة جميع دول العالم على قدم المساواة. وترى حكومة نيكاراغوا أنه ينبغي أن تتمتع جمهورية الصين بفرصة متساوية للمشاركة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ونحن لا نستطيع أن ننسى حق أولئك الذين اختاروا بحرية أن يعيشوا في جمهورية الصين وبينوها ويريدون بلدهم أن يتم الاعتراف به وأن يشارك مشاركة كاملة وفعالة في قلب هذه المنظمة.

إن لدينا برنامجاً عريضاً للعمل، ليس من شأنه فحسب أن يسهم في التغلب على العقبات التي تواجهها الشعوب والحكومات في تحقيق هدفها المتمثل في المحافظة على القيم الأساسية للتنمية والرفاهية الاجتماعية والعدالة، وتنفيذها. ولكن أيضاً في الاستعداد لدخولنا القرن الحادي والعشرين بمنظمة عالمية مجددة ومعززة، يمكنها أن تساعد الحكومات في تحقيق رفاهية شعوبها.

وإنني بالنيابة عن شعب نيكاراغوا، أسأل الله أن يبارك الأمم المتحدة وجميع شعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد آرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا من قاعة الجمعية العامة.

كلمة فخامة ليونيد د. كوشما، رئيس جمهورية أوكرانيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة رئيس جمهورية أوكرانيا.

اصطحب السيد ليونيد د. كوشما، رئيس جمهورية أوكرانيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة الرئيس ليونيد د. كوشما، وأدعوه لإلقاء بيانه أمام الجمعية.

المدة الطويل الى العمل الجماعي بدلا من العمل الأحادي. وفي هذا الإطار تطور أوكرانيا تعاوننا نشطا مع الهياكل الأمنية الأوروبية والهياكل الأمنية عبر الأطلسي.

إن تطوير علاقات منفعة متبادلة مع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يشغل مكانا هاما في أولويات السياسة الخارجية لأوكرانيا. وكذلك تولي أوكرانيا اهتماما خاصا بحركة بلدان عدم الانحياز، التي هي من العناصر الهامة في العلاقات الدولية المعاصرة. ويشهد مركز المراقب الذي يتمتع به بلدنا في هذه الحركة على حقيقة أن أوكرانيا اليوم بلد لا ينتمي الى أية كتلة.

هذا كله يمكن إيجازه بنتيجة واحدة: فبفضل جهود أوكرانيا الدؤوبة، باتت حدودها الآن تنعم بالسلام، ومفتوحة أمام الشراكة مع البلدان المجاورة. إن سياستنا الخارجية المتعددة الأوجه قد عززت صورة أوكرانيا كشريك يعول عليه وتؤمن عثراته.

لقد سرنا بهدي من المبدأ المعروف جيدا الذي لا يزال نتمسك به وهو: فكر عالميا وتصرف محليا. وأعتقد أن هذا النهج - الذي يستند، بالمناسبة، الى الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة - سيرسي أساس العلاقات في المستقبل بين جميع أعضاء المجتمع العالمي.

وتشهد الأحداث التي جرت في القارة الأوروبية منذ انتهاء الحرب الباردة، بصورة مقنعة، على أن التهديدات للأمن في القارة لن تنبع، من الآن فصاعدا، من المواجهة بين الكتل العسكرية - السياسية، وإنما من الصراعات الإقليمية والمحلية. وخير شاهد على ذلك هو الأحداث المأساوية التي وقعت في السنوات الأخيرة في البلقان، وفي منطقة ترانسديستري في القوقاز، وفي مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن المناقشات بشأن الأمن الأوروبي تركزت أساسا لحد الآن على مسائل منظمة حلف شمال الأطلسي وتوسيع الاتحاد الأوروبي، ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغير ذلك. وليس قصدي التقليل من أهمية هذه المسائل، ولكننا على يقين من أن الاستقرار في عموم أوروبا لن يتحقق بدون تعزيز الأمن الإقليمي وإرساء علاقات منفعة متبادلة وحسن جوار بين أوكرانيا والدول الأخرى.

من أجل هذا يجب على البلدان الأوروبية - ولا سيما تلك الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية - أن تبذل قصارى جهودها. ولهذا السبب عينه اقترحنا عقد اجتماع

لقد اتبعت أوكرانيا بصورة متسقة سياسة تستهدف تعزيز الأمن والاستقرار في أنحاء العالم، وهي عاقدة العزم على الاستمرار في هذه السياسة. وأود أن أذكر بأننا قمنا في العام المنصرم بإزالة آخر الرؤوس النووية من أراضيها، وبذلك تحولنا من دولة حائزة للأسلحة النووية الى دولة لا نووية، وهو أول حدث من نوعه في التاريخ. وهكذا تدلل أوكرانيا على حسن نيتها، وتثبت أن نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه، وتقدم إسهاما هاما في تحقيق هدف أسمى هو عالم خال من الأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك إسهام بلدي في التغييرات الجذرية والإيجابية في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، مما هيأ ظروفًا مؤاتية لحالة جيوسياسية أكثر استقرارا وأمنا في أنحاء القارة.

وكان من بين الخطوات الهامة في هذا الاتجاه، المعاهدات السياسية الأساسية التي وقعتها أوكرانيا مع الاتحاد الروسي ورومانيا، والاتفاق الموقع مع جمهورية بيلاروس بشأن حدود الدولة، وهو أول اتفاق من نوعه في تاريخ الدول المستقلة حديثا.

وكان توقيع البيان المشترك من جانب رئيسي أوكرانيا وبولندا بشأن المصالحة والوحدة حدثا ذا أهمية استثنائية بالنسبة لتحسين الأحوال في أوروبا الوسطى والشرقية. ونرى أن الوثيقة تمثل نهجا متوازنا وغير متحيز بالنسبة لتقييم الصفحات المعقدة من التاريخ، والتخلص من عبء الماضي من أجل تطوير التعاون ذي المنفعة المتبادلة الآن وفي المستقبل.

كما أسهم حسم مشكلة اقتسام اسطول البحر الأسود في تعزيز الأمن في منطقة البحر الأسود وفي أنحاء أوروبا.

ومن بين أهم الأحداث التي وقعت مؤخرا، أود أن أشير الى التوقيع في مدريد على الميثاق المتعلق بالشراكة الخاصة بين أوكرانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إن قيام شراكة خاصة مع الحلف قد عزز الثقة في أوروبا بشكل ملموس وهو الآن أحد العناصر الهامة في إنشاء نظام جديد للأمن الأوروبي.

ومن المعترف به عموما أن مستقبل الهيكل الأمني الأوروبي كعنصر هام في الأمن العالمي ينبغي أن يستند الى الشمولية وعدم التجزئة والشراكة، وأن يستند في

قال الفيلسوف والمربي الأوكراني المعروف غريغوري سكوفورودا الذي عاش في القرن السابع عشر:

"حينما تشرع في السير بتصميم في طريق الصواب؛ فهذا خير ما تعمل وهكذا تنقذ نفسك".

وفي رأينا، هذا هو الطريق الذي يجب أن تأخذه عملية إصلاح الأمم المتحدة. وأوكرانيا تؤيد بنشاط التدابير الهادفة إلى الاتساق بين بنية المنظمة وأعمالها والحقائق الجديدة.

من هذا المنظور، نبحث الآن حزمة من المقترحات التي تقدم بها الأمين العام والتي تستهدف إعادة تنظيم واسع النطاق لبنية الأمم المتحدة ولأنشطتها البرنامجية. وقد لا تتوافق هذه المقترحات تماما مع مصالح بعض البلدان أو المناطق، إلا أنها قد فُصلت على أساس الحل الوسط، وهي في الواقع تشكل أولى المحاولات الحقيقية للكف عن إضاعة الوقت والبدء في عملية إصلاح المنظمة. ولذا فعلى أن نكون عمليين وأن نحاول تجنب إغراق المسألة في مناقشات ومناشدات لا تنتهي، مثلما حدث في الماضي مرارا.

علينا أن نبدأ بدون إبطاء في عمل ملموس بشأن مقترحات الأمين العام، بدون تجزئة الحزمة إلى عناصر منفصلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن نتذكر أن تنفيذ هذه المقترحات بعد الموافقة النهائية عليها من قبل الجمعية العامة واعتمادها لها، سيكون المرحلة المبدئية في عملية الإصلاح الجذري للأمم المتحدة، وهي عملية ينبغي لها أن تشمل أكثر عناصرها أهمية، وأولها مجلس الأمن ونظام الميزانية والمالية.

وفي هذا السياق، يحتل التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته أهمية خاصة. وليس من الخطأ القول بأن هذه المشكلة تعتبرها غالبية الدول الأعضاء أمرا ذا أولوية وأن حلها سيحدد إلى حد كبير نتائج ونجاح إصلاح المنظمة. وعلى العموم، تشارك أوكرانيا في وجهة النظر هذه. غير أننا نعتقد أيضا أنه لا ينبغي أن تكون العملية الكلية لإعادة تجديد وبناء كل من بنية الأمم المتحدة وأنشطتها رهينة لحل مسألة واحدة حتى ولو كانت هذه المسألة هامة جدا.

وفي رأينا أن المفاوضات التي جرت في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بمسألة التمثيل

قمة لدول البلطيق والبحر الأسود في أوكرانيا في عام ١٩٩٩.

لقد شاء القدر أن نعيش الآن على عتبة ألف سنة جديدة وهي تصادف نقطة تحول في تطور البشرية. وينبغي للأمم المتحدة، وهي أداة فريدة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وتقويتها، أن تكون مستعدة جيدا للتغيرات التي ستحدث مستقبلا ولمواجهة تحديات اليوم وتحديات القرن الحادي والعشرين.

ومن الصعب المبالغة في تقدير التغيرات الإيجابية في العالم، والتي لعبت الأمم المتحدة فيها دورا رئيسيا. صحيح أن المنظمة لم تتمكن كلية من القضاء على كل الآفات الاجتماعية، ولكن الصحيح أيضا أن الأمم المتحدة ترسل دائما إشارات في الموعد المناسب بصدد بروز مخاطر جديدة، وأنها وحدت المجتمع العالمي في التصدي لمشاكل عالمية ملحة.

وتتصل النتيجة الجوهرية لهذه الجهود المشتركة بوجه خاص بحماية البيئة في بعدها العالمي: حظر الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية وخفض الأسلحة النووية، وصياغة مفهوم وممارسة جديدين لحفظ السلم، وتأمين حقوق الإنسان، وتدوين القانون الدولي بصدد الموارد غير المتجددة.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة لم تتمكن دائما من الاستجابة بدرجة كافية لعدد من المشاكل التي واجهتها، مما يجعل من الضروري زيادة تحسين بنية الأمم المتحدة وتنظيمها الداخلي وزيادة فعالية عملها.

ولسوء الحظ، لا مفر من أن نعترف بأنه لا توجد مؤسسة غير الأمم المتحدة تشهد بمثل هذا الوضوح على صحة قانون باركنسون الذي يقول بأن تضخم البيروقراطية لا يقف عند حد. ولهذا السبب، اعتقد أنه لا يوجد اليوم من تساوره الشكوك في أن التغييرات في الأمم المتحدة أصبحت ملحة ومتطلبية موضوعيا. وأمل في أن تقوم الدورة الحالية بإسهام جوهري تجاه الأمر الهام وأن تتوافر لنا الأسباب المطلوبة لكي نشير إليها باعتبارها "دورة الإصلاحات".

كتيبتنا العسكرية في عمليات القوة المتعددة الجنسيات لتوطيد السلم في البوسنة.

ومن هذه المنصة الرفيعة، أعيد تأكيد استعداد أوكرانيا للمشاركة مباشرة في تسوية الصراع بين جورجيا وأبخازيا، والانضمام إلى أنشطة مجموعة الدول المعروفة باسم أصدقاء الأمين العام في جورجيا، وإرسال أفرادها للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد.

وستواصل أوكرانيا جهودها من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للصراع في تراندينستر، عاملة مع روسيا وبمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كضامنة للوضع الخاص لتراندينستر كجزء لا يتجزأ من جمهورية مولدوفا.

لقد كانت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة التي عقدت في وقت مبكر من هذا العام، والتي كُرسَت لاستعراض التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، حدثاً دولية هاماً. وأُعرف أن الكثير من البلدان قد انتقد نتائجها بصورة ما حيث أن الدورة، في رأي هذه البلدان، لم تحقق توقعاتها كاملة. ولكن الدورة أكدت ارتباط الغالبية العظمى من البلدان بمبادئ التنمية المستدامة التي أعلنت في ريو، كما أنها أتاحت للمجتمع العالمي عدداً من المقترحات البناءة بصدد زيادة تقوية الشراكة العالمية في ميدان حماية البيئة.

وعلينا جميع أن نتذكر الحق المتساوي للأجيال الحاضرة والمستقبلية في بيئة مستدامة قابلة للحياة. والتزامنا المشترك تجاههم هو أن نضم جهودنا من أجل بقاء الحضارة البشرية وتنميتها. وكان هذا هو جوهر اقتراح أوكرانيا بشأن وضع وثيقة قانونية دولية في المستقبل تكون بمثابة أساس قانوني يعتمد عليه للتنمية الآمنة والمستدامة في كل أرجاء العالم.

ومن رأي أوكرانيا أن المشاكل البيئية ليست نظرية مجردة. لقد كانت حادثة محطة القوى النووية في تشيرنوبل محنة قومية حقيقية في بلدي. وفي كل سنة، تُنفق نسبة ١٥ في المائة من ميزانية الدولة للتعويض عن الخسائر التي سببتها ولتأمين الرعاية الاجتماعية للذين تأثروا بها.

والتزمت أوكرانيا التزاماً سياسياً بوقف عمل محطة تشيرنوبل للطاقة النووية بحلول نهاية الألف عام وبذلت

العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة كانت مفيدة ومنتجة. ولقد تغيرت مواقف الكثير من الدول الأعضاء متجهة إلى تحقيق حل وسط. وباستطاعتنا أن نتوقع عملياً أن يصل المشاركون في المفاوضات إلى الاتفاق العام اللازم لاعتماد مقرر بشأن هذه المسألة حسبما يتطلبه قرار الجمعية العامة ذو الصلة بالموضوع. وأود أن أطلب إلى الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهودها للتوصل إلى قرار على أساس الحل الوسط. وأهم شيء الآن هو السمو عن الاتجاهات ذات البؤرة القومية وذلك بأخذ المصالح العامة للمجتمع الدولي في الاعتبار. وبصدد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، فإنني أعتقد أن حل هذه المشكلة يجب أن يقوم على أساس المبادئ العامة التالية:

أولاً: ينبغي زيادة تمثيل كل المجموعات الإقليمية في مجلس الأمن بما فيها مجموعة دول أوروبا الشرقية. ثانياً: يجب ألا تؤثر زيادة التمثيل هذه سلباً على كفاءة عمل مجلس الأمن. ثالثاً: يجب ألا تكون عملية زيادة التمثيل هذه مقيدة بحدود زمنية صارمة، رغماً عن أنه من المفضل أن يتخذ مقرر في هذه المسألة في المستقبل القريب.

إن وضع مفهوم شامل لأنشطة حفظ السلام وتنفيذه العملي هما من المسائل الملحة جداً والتي لا يمكن تسويتها إلا في إطار الأمم المتحدة. ومنذ سنتين مضت، اقترحت خلال الاجتماع التذكاري للجمعية العامة بمناسبة العيد الخمسين للمنظمة، أن يُعاد توجيه أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تدريجياً نحو الدبلوماسية الوقائية. ولعلنا نأخذ من تجربة عمليات الخوذ الزرقاء في البور الساخنة في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة ما يزيد من اقتناعنا بالحاجة إلى زيادة العنصر الوقائي.

وفي هذا السياق، نعتبر أن نظام الأمم المتحدة بشأن اتفاقيات التآهب يبشر بالخير. وفي إطار سعيينا لإسهام حقيقي في تقوية هذه الآلية، وقعت أوكرانيا أخيراً مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة.

إن تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام ليس فكرة مجردة بالنسبة لبلدنا. ولعلنا نذكر أن أول وحدة أوكرانية لحفظ السلام قد نُشرت منذ خمسة أعوام مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. ومنذ ذلك الحين، شاركت أوكرانيا في أكثر من عشر عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على هذا، اشتركت

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد شريف (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بآية من القرآن الكريم:

(تكلم بالعربية)

ولكلّ وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا يأت بكم الله جميعا إن الله على كل شيء قدير (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٤٨)

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أنقل إليكم السيد الرئيس وإلى الأمم المجتمعة هنا تحيات شعبنا في عام اليوبيل الذهبي هذا لاستقلال باكستان.

لقد انضمت باكستان إلى الأمم المتحدة عقب استقلالها مباشرة. ونصف القرن الذي مر على وجود باكستان والأمم المتحدة كان مليئا بالأحداث. وعبر أعوام من التقلبات والقلق، وعبر الاضطرابات ولحظات الهدوء القصيرة، نقف الآن على عتبة قرن جديد وألفية جديدة. إن موضوع الشؤون العالمية مر بتحويلات ملموسة.

وإبان هذه الأعوام الخمسين، أبدت باكستان التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده قولاً وعملاً. فقد وفينا بالتزاماتنا تجاه هذه المنظمة. وامتلنا لقراراتها. وساهمنا سياسياً ومادياً في مساعيها الجماعي لبناء السلام وتعزيز الرفاهية. ونفخر بوجه خاص بمساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أثنى على السيد كوفي عنان، الأمين العام، لتصميمه وبعد نظره في الاضطلاع بمسؤولياته. وأود أن أؤكد له أن باكستان، كالعهد بها دائماً، ستؤيد كل المبادرات لتحقيق الأهداف التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

جهوداً مستمرة للوفاء بذلك الالتزام. ونتوقع أن تفي البلدان الأخرى بالتزاماتها في هذا الشأن.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن لمشكلة تشيرنوبيل أن تقتصر على وقف العمل في محطة الطاقة النووية. لقد أسفر هذا الحادث عن سلسلة من المشاكل ذات الطبيعة العالمية وقد لا يمكن التغلب عليها من جانب أي دولة بمفردها حتى وإن كانت من بين أكثر الدول تقدماً. وتشيرنوبيل الآن ليست مشكلة تخص أوكرانيا وحدها. ومع الإشادة بجهود الأمم المتحدة الهادفة إلى إزالة آثار الحادث الذي وقع في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، أود أن أؤكد ببساطة أن الحل الشامل لهذه المشكلة العالمية يستحيل دون تقديم مساعدة دولية على نطاق واسع.

تمر الأمم المتحدة اليوم بفترة صعبة، بل حاسمة، للتجديد. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن أوكرانيا، التي تعي أكثر من أي وقت مضى اعتمادها على النظام العالمي واتكالتها على دعم المجتمع الدولي. ولهذا يتسم السؤال حول الشكل الذي سيتخذه النظام العالمي في المستقبل بأهمية خاصة، بل وبدون مبالغة بأهمية مصيرية بالنسبة لنا، وهو سؤال نتوقع من هذه الدورة أن تعطي جوابه.

إن مستقبل النظام العالمي ومستقبل الأمم المتحدة ومستقبل كل بلد مستقبل واحد نتشاطره جميعاً. ولهذا، فإننا وإن كنا نقرر اليوم مصير الأمم المتحدة، وجب علينا أن نعي أننا نقرر أيضاً مصيرنا نحن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر فخامة رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد ليونيد د. كوشما، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

يوجها ضربة بدنية قاضية لقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها.

إن معالم عالم متعدد الأطراف آخذة في الظهور تدريجياً. وفي حالة استئناف التنافر بين الدول الكبرى، ستؤدي زيادة عدد المتمتعين بحق النقض إلى شل مجلس الأمن ثانية وجعله عديم الأهمية.

ومن المفارقات أن البلدان التي تمارس الديمقراطية داخل بلدانها وتدعو إلى تطبيقها في الخارج تريد إنشاء مجموعة جديدة من الدول الارستقراطية. وأي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن لا يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيؤدي إلى إضعاف مصداقية وشرعية المجلس والأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يرفض الهيمنة. ويتعين بناء السلم والأمن الدوليين من خلال جهود تعاونية. وهذا يستدعي حل المنازعات من خلال المفاوضات والوساطة والتحكيم. ويعني ذلك إزالة أسباب الحرب والصراع. وينطوي على تعزيز الازدهار والتنمية على الصعيد الدولي ويستلزم التقيد بقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن.

وإنفاذ السلم بالقوة يجب أن لا يلجأ إليه إلا رداً على أعمال عدوان أو خروقات فعلية. ويجب السعي لإنفاذه جماعياً وبإنصاف، لا أن تفرضه بطريقة تعسفية الدول القوية على الدول الضعيفة. ولا يوجد أي نص في الميثاق يقضي بفرض عقوبات استباقية على الدول نتيجة انتشار الأسلحة أو بسبب تهديدات مفترضة للسلم.

من جوانب الضعف الرئيسية للأمم المتحدة أن بعض الأعضاء يتوقع منهم دفع اشتراكاتهم في الميزانية بالكامل ودون قيد أو شرط وفي الوقت المحدد، بينما يؤخر آخرون دفع اشتراكاتهم. إن مبدأ القدرة على الدفع مبدأ منصف؛ ولا ينبغي إغفاله من جانب واحد. وفي نفس الوقت، يتعين البحث عن مصادر تمويل بديلة بغية تحصين الأمم المتحدة ضد الضغط والنفوذ غير الصحي والحملات العدائية.

لقد قصد الميثاق وضع الأمم المتحدة على قمة منظومة المنظمات الدولية التي أنشئت في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أصاب الميثاق في تصور وجود علاقة ترابط بين القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. ولذلك

ومن حسن حظنا، سيدي أن يكون لدينا شخص له مكانتك وخبرتك لكي يدير دفعة دورة الجمعية العامة هذه. فالبنود المدرجة في جدول أعمالها هامة ولها عواقبها، وبخاصة القضية الحاسمة، قضية إصلاح الأمم المتحدة. وأتمنى لكم كل نجاح.

إن عقائد المجابهة والاحتواء لم تعد صالحة. والفكرة الجديدة في عصرنا هي فكرة الشراكة العالمية بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب. وينبغي للأمم المتحدة أن تشكل هذا الميثاق العالمي. وعقيدة عصرنا السلام والتنمية. وهذا هو ما ينبغي للأمم المتحدة أن تهتم به وهي تناضل من أجل تحقيق الإصلاح التنظيمي. ونحن نؤيد عملية الإصلاح في الأمم المتحدة. وفي سعينا من أجل تحقيق هذا الهدف، يجب علينا أن نتذكر أوجه النجاح والفشل التي مررنا بها أثناء السنوات الخمسين الماضية. ويجب الحفاظ على مركزية الميثاق وقدرته ونحن نتحرك صوب إعادة تشكيل الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة تقف اليوم على حافة الإفلاس. والإصلاح لا يمكن أن يكون، بل يجب ألا يكون ضحية التفضيلات الاستراتيجية والسياسية والإدارية الضيقة لحفنة مختارة كوسيلة لاسترداد يسر المنظمة. فالإصلاح الحقيقي يجب أن يراعي مصالح الجميع. والأمم المتحدة منظمة عالمية بها ١٨٥ دولة يقطنها ٦ بلايين نسمة. وكان الغرض من إنشائها خدمة مصالح البشرية بأسرها. وهذا المبدأ يجب أن يكون المبدأ الذي يهدينا إلى إصلاحها.

لا شك أن هناك حاجة إلى إصلاح. فقد أعيد رسم خريطة العالم. وبزغت دول جديدة عديدة منذ عام ١٩٤٥ عند تأسيس الأمم المتحدة. والإصلاح المتوخى لا بد أن يستهدف تيسير تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، وهي تعزيز السلام والأمن والتعاون والرفاهية العالمية.

ويجب أن يكون هناك ما هو أكثر من التشدد بالكلمات إزاء المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل المساواة السيادية بين كل أعضائها، والحقوق المتساوية لكل الدول، صغيرها وكبيرها. وإن ظهور خمسة أعضاء دائمين في مجلس الأمن لهم حق النقض كان نتيجة فكرة متأخرة يؤسف لها. وهي فكرة تتنافى تماماً مع الروح الديمقراطية لميثاق الأمم المتحدة. وكانت النتيجة عجز الأمم المتحدة وشللها أثناء سنوات الحرب الباردة. وإن إضفاء الصبغة الشرعية على النادي المتميز للدول الحائزة لحق النقض وتوسيع ذلك النادي من شأنهما أن

إن باكستان تسعى إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. ونسعى إلى نهاية مبكرة للصراع في أفغانستان؛ وإلى تحقيق تسوية عادلة ومنصفة للنزاع حول جامو وكشمير وفقا لقرارات الأمم المتحدة؛ وإلى إنهاء سباق التسلح المبدد للأموال في جنوب آسيا؛ وإلى تطوير الإمكانات الاقتصادية والتجارية الهائلة لجنوب ووسط آسيا.

إننا نملك الشجاعة للسعي إلى تحقيق السلم ونملك الحكمة لنعرف أنه ضروري للتنمية. ولا تزال منطقة جنوب آسيا، التي يوجد فيها خمس سكان العالم، تغوص في الفقر والحرمان. وإنني أدعو الهند إلى الانضمام إلينا لتحرير شعبينا من قبضة الفقر البغيضة. ولن يتحقق هذا إلا بإزالة أسباب الصراع والعداء.

يجب إنهاء الصراع الذي ما فتئ يخرّب أفغانستان على مدى عقدين تقريبا. ولم يعاني أي بلد في العالم أكثر مما عانت باكستان نتيجة لهذا الاضطراب. وبالتالي فإن لنا مصلحة حيوية في استعادة السلم والاستقرار الدائمين في أفغانستان. ولتحقيق هذه الغاية، أبقينا على الاتصالات مع جميع المجموعات الأفغانية دعما لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تشجيع العملية السلمية بين الأفغانيين.

إننا لا نفضل فئة على أخرى في أفغانستان. وقد اعترفنا بالسلطات الحالية في كابول، وذلك كما فعلنا بالنسبة للكيانات السابقة التي سيطرت على العاصمة. وقد شجعنا الاعتدال والحوار ليتسنى ظهور حكومة مستقرة متعددة الأعراق. ونرجو من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ مبادرات محددة لاستعادة السلم في أفغانستان في وقت مبكر والحفاظ على سلامتها ووحدتها وسلامة أراضيها.

وشنت حكومتي أيضا مبادرات لاستئناف الحوار المتوقف مع الهند. وقد اتفقنا في حزيران/يونيه الماضي على جدول أعمال شامل وعلى آلية لمعالجة جميع القضايا، بما فيها قضية جامو وكشمير الرئيسية، على نحو مستدام. ولسوء الطالع أننا لم ننجح بعد في وضع الآلية المتفق عليها لبدء المفاوضات بشأن جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال حوارنا. ونأمل أن تقابل الهند صدق نوايانا بمثله فتعالج جميع هذه القضايا معالجة جوهريّة وتمضي قدما بعملية الحوار للتوصل إلى نتيجة إيجابية.

دعا إلى الأخذ بنهج وسياسات منسقة في معالجة هذه القضايا. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تصبح الأمم المتحدة حلقة وصل مركزية لأسرة المنظمات الدولية كلها دون استثناء. وعندها فقط سيتمكن المجتمع الدولي من معالجة المشاكل الجمة المتنوعة والمعقدة والمتشابكة التي يواجهها.

إن باكستان، في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، شرعت في السير شأنها شأن الأمم المتحدة - على طريق الإصلاح والتجديد. ونستلهم في هذا المسعى مثل الإسلام الخالدة، حيث تمثل العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للمرأة والأقليات، أركاننا الرئيسية. فالإسلام لا يميز بين العقائد. ويقبل جميع الأديان. والقرآن الكريم يقول:

(تكلم بالعربية)

"قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون." (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٣٦)

(تكلم بالانكليزية)

تعالج حكومتي بحماس المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها من الماضي. وقد اتخذنا تدابير لتعزيز الديمقراطية البرلمانية من خلال الوسائل الدستورية؛ واستعادة التوازن المالي من خلال التقشف والتعديلات الهيكلية مع تعزيز الحوافز التجارية وتحرير الاقتصاد؛ ومكافحة الفساد والمخدرات والإرهاب والمدعوم من الخارج في أغلب الأحيان - من خلال إنفاذ القانون بفعالية وتطبيق العدالة بسرعة وإنصاف.

وقد أثمرت هذه السياسات. ونحن نتطلع إلى المستقبل بأمل وتفاؤل. فاقصادنا مفتوح ودينامي. والاستثمارات المحلية والأجنبية تنمو بسرعة. وشعبنا شعب خلاق وماهر ومجد. وقد أثبتنا أننا نستطيع فهم أكثر التكنولوجيات تقدما. ونستطيع الآن ردع العدوان الخارجي. ومع ثقتنا بأنفسنا نلتمس الصداقة والتعاون مع جميع جيراننا على أساس المساواة.

لإنجاح المحادثات. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات، أولاً، وقف حملتها القمعية ضد شعب كشمير؛ وثانياً، أن تسحب على الأقل من القوات الهندية الجزء الضالع في القمع الداخلي في كشمير؛ وأخيراً، وضع آلية لتأخذ بعين الاعتبار رغبات شعب كشمير، كما نصت على ذلك الأمم المتحدة، من أجل وضع تسوية نهائية.

ومن الضروري الآن التفاوض بشأن وضع ترتيبات لتعزيز السلم والأمن بين الهند وباكستان. ومنذ عام ١٩٧٤ سعت باكستان لتحقيق مقترحها من أجل منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. ومن ناحية أخرى اتخذت الهند خطوات متتالية لتصعيد قدراتها النووية والقذافية. ماذا تعني الهند عندما تؤكد مراراً أن خيارها النووي "مفتوح"؟ هل يعني ذلك ضمناً أن الهند قد صنعت بالفعل أسلحة نووية، مثلما صنعت أسلحة كيميائية؟ وفي حالة عدم وجود تأكيدات بعكس ذلك، سيتعين على باكستان أن تفترض حدوث الأسوأ.

إن قذيفة "بريتفي" الهندية ذات القدرة النووية تنتج على نحو متسلسل. وهذه القذائف تستهدف باكستان تحديداً. وقد نقلت إلى منطقة مجاورة لحدودنا. ويؤدي ذلك إلى إيجاد بيئة أمنية تنذر بالانفجار في أية لحظة. وتطوير قذيفة "أغني" متوسطة المدى وإمكانية وزعها وتخطيط الهند لحيازة أنظمة دفاعية ميدانية مضادة للقذائف سيؤدي إلى زيادة تفاقم هذه البيئة الأمنية المتوترة. وسيستدعي ذلك الرد الطبيعي من باكستان لحماية أمنها وتعضيده وزيادة قدرتها على الردع. ويجب إقناع الهند بالعمل على عكس اتجاه برنامجها في مجال القذائف.

وللحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب آسيا وما ورائها، نقترح أن تتوصل باكستان والهند إلى اتفاق من أجل ضبط النفس المتبادل والمتساوي في الميدان النووي وميدان القذائف التسيارية. وفي هذا السياق، ينتابنا قلق عميق من حيازة الهند للقذائف وخططها لحيازة أنظمة مضادة للقذائف. ونقترح كذلك وضع ترتيب مشابه من أجل ضبط النفس المتبادل والمتساوي فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية يضمن أمناً متكافئاً لكل من باكستان والهند.

إننا على استعداد لاتخاذ وتعزيز تدابير لبناء الثقة. وكخطوة أولى - يمكننا الاتفاق على مجموعة من المبادئ للاهتمام بها عند اتخاذ ترتيبات ثنائية لتحديد الأسلحة في المستقبل.

تعرف قرارات الأمم المتحدة كشمير بأنها منطقة متنازع عليها ينبغي تقرير ضمها إلى باكستان أو الهند من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وبموجب اتفاق سيملا لعام ١٩٧٢، وافقت الهند على تسوية نهائية للنزاع مع باكستان على جامو وكشمير.

إن وجود نزاع كشمير أمر لا يمكن إنكاره. وحق تقرير المصير حق مقدس إلى أبعد حد. وقد أكدته الأمم المتحدة مراراً. ولشعب كشمير الحق في التساؤل عن عدم وفاء المجتمع الدولي بهذا العهد حتى الآن. ولا يجوز لمجلس الأمن أن يكون انتقائياً في تنفيذ قراراته.

وقد ثار أبناء كشمير ضد الاحتلال الهندي. ونضاله الصامد من أجل استعادة حقوقه الأساسية يتحدى الادعاء بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند.

ويحزنني أن أقول إن قمع أبناء جامو وكشمير يستمر دون هوادة. وتواصل ما يربو على ٦٠٠ ٠٠٠ من القوات الهندية في كشمير قمعها الوحشي للشعب. وحالات القتل في المعتقلات والاختفاءات والاعتقالات التعسفية والإعدامات التي تتم على عجل كلها تحدث يومياً. وقد قتل آلاف المدنيين من أبناء كشمير، بينما يقبع ٣٢ ٠٠٠ منهم في مراكز الاعتقال. ولقد علمت هذا الصباح فقط بقصف القوات الهندية أمس لمنطقة أربن في كشمير، حيث قامت بهجوم بمدافع الهاون قتل فيه ١١ شخصاً وجرح ١٢ آخرين. وكان من بين القتلى ست نساء وثلاثة أطفال. وهذا حدث مألوف تماماً في كشمير المحتلة.

وإذا كانت الهند جادة في ادعائها بأن تدخلها من باكستان يؤجج الصراع في كشمير، ينبغي ألا تتردد في السماح لمراقبي الأمم المتحدة الموجودين في كشمير بالتأكد من صحة هذا الادعاء. ونأمل أن تزيد الأمم المتحدة عدد أولئك المراقبين وتطلب من الهند السماح بوضعهم أيضاً على الجانب التابع لها من خط المراقبة.

والمجتمع الدولي مسؤول عن إيجاد تسوية عادلة لنزاع كشمير. ويجب إنجاز الوعد القاضي بمنح شعب جامو وكشمير حق تقرير المصير. ومن جانبنا، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام والولايات المتحدة وآخرين للمساعدة في حل نزاع كشمير.

إن حكومتي ستثابر على الحوار مع الهند من أجل مصلحة شعبنا وشعوب جنوب آسيا. ونأمل أن يتسنى إقناع الهند باتخاذ بعض الخطوات لإيجاد مناخ موات

الحرية - الحرية من الحرب، والاضطهاد، والظلم، والفقر، والعوز. دعونا نعمل معا نحو تحقيق تصور الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في النرويج، معالي السيد بيورن توري غودال.

السيد غودال (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أولا، أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة زميلي الأوكراني على انتخابه لهذا المنصب الرفيع.

لقد اتفق حوالي ١٠٠ بلد في أوغندا، الأسبوع الماضي، على نص اتفاقية للحظر الشامل للألغام البرية المضادة للأفراد. من كان يتصور، قبل عام فقط، أن يتم هذا الإنجاز الرائع في وقت قصير كهذا؟ فبفضل الجهود الدؤوبة والتعاون النموذجي للحكومات، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، توصلنا إلى هذا الحدث المشهود. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالحملة الدولية لحظر الألغام البرية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. لقد كانا القوة الدافعة في الجهود التي بذلناها من أجل التخلص من الآفة التي تمثلها الألغام البرية في حياة الرجال والنساء والأطفال الموجودين في مناطق الصراع حول العالم.

وفي بداية كانون الأول/ديسمبر سنجتمع في أوتاوا للتوقيع على الاتفاقية. وإنني أناشد جميع البلدان المشتركة في هذه العملية أن تصدق على الاتفاقية. وإلى تلك البلدان التي لم تنضم إلينا بعد أقول: "أرجو أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن". فلا يمكن السماح للألغام البرية بترويع أو تشويه أو قتل المزيد من المدنيين الأبرياء. ويتعين على الأمم المتحدة وأعضائها أن يضطلعوا بدور هام ويتحملا المسؤولية عن نجاح عملية أوتاوا. وإنني أقدر دعم الأمين العام وأرحب بحقيقة أنه سيكون الوديع للمعاهدة. وعلينا جميعا التزام أخلاقي قوي بزيادة الجهود التي نبذلها من أجل تخفيف المعاناة ومنع وقوع ضحايا جديدة بسبب الألغام البرية. والنرويج

ونحن نعتقد أن إيجاد تسوية عادلة لنزاع جامو وكشمير وإحراز تقدم في قضايا السلم والأمن سيفضي بنا إلى حقبة من التفاهم والتقدم في جنوب آسيا. ولتيسير تحقيق هذا الهدف، أعرض اليوم، من هذه المنصة، فتح باب التفاوض بشأن معاهدة عدم اعتداء بين باكستان والهند.

وهناك العديد من المجالات التي يمكننا التعاون فيها من أجل المصلحة المتبادلة. فتحرير التجارة يمكن أن يحدث على أسس منصفة. ويمكن اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة إلى المنطقة.

إن حكومتني، أملا منها في أن يحرز الحوار بين باكستان والهند تقدما مشجعا العام القادم، تعتزم استضافة مؤتمر قمة اقتصادي إقليمي في عام ١٩٩٨، يمكن أن يساعد في فتح آفاق جديدة للتقدم الاقتصادي والازدهار لمنطقتنا.

إن كل ذلك والكثير غيره يمكن تحقيقه إذا انضمت الهند إلينا في متابعة حوارنا الحالي حتى يتوج بالنجاح. ولقد برهنا على صدق مقاصدنا. وعلى الهند أن تفعل المثل.

إن باكستان، لوقوعها في منطقة تربط بين وسط آسيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، بوسعها أن تسهم في النمو الاقتصادي والتفاعل بين هذه المناطق الدينامية وتكسب من ذلك. وتؤدي الأمم المتحدة والمنظمات المنتمية دورا حاسما في تحقيق الازدهار واستعادة السلم المقرون بالعدالة إلى هذه المناطق الحيوية من العالم.

واليوم، أود تجديد التزام باكستان بالأمم المتحدة وأهدافها ومبادئها وبتصورها لعالم يسود فيه سلام حقيقي ويعم الازدهار أرجاءه. إن تصور الآباء المؤسسين للأمم المتحدة يجب أن تظل منارة لنا توجهنا عبر لجج القرن المقبل المجهولة. وميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأزلية يوفران لنا المرساة التي نستند إليها عند الاضطرابات والعواصف. فلنجدد عزمنا على حماية مرساة الأمل والإيمان هذه والحفاظ عليها. فلنحول دون تجاوز المصالح السياسية أسس التعاون الدولي المكرسة في الميثاق أو الانتقاص منها.

ونحن، في باكستان، الذين تجرأنا على أن نحلم بالحرية قبل ٥٠ عاما مضت، قد عقدنا العزم على حماية

مجموعة البلدان التي تحقق هدف تخصيص ما يزيد على ٠,٧ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي للتنمية. وإن واحدا من كل ١٠٠ نرويجي يشارك في عمليات حفظ السلام حول العالم. ومن حيث المال والموارد والموظفين، فإن المساعدة الطوعية التي نقدمها لأنشطة الإغاثة الإنسانية، وأنا أقول ذلك باعتزاز، لا مثيل لها. بيد أننا نريد أن نتأكد من أن الإسهام الذي نقدمه يستخدم استخداما جيدا. ونريد أن نرى الأمم المتحدة تسخره لتحسين حياة الشعوب التي هي في أمس الحاجة إليه. لهذا السبب نؤيد مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام.

إن الإصلاحات ستكلف قبل كل شيء تخصيص مزيد من الموارد بصورة أفضل للتنمية. والاقتراح الممتاز الذي تقدم به الأمين العام والقاضي باستعمال الوفورات الإدارية لـ "نصيب التنمية" ليس سوى عامل واحد في العملية. ونحن نشجعه على المضي قدما في هذا المسار الذي سلكه. وأنشطة الأمم المتحدة التي تستهدف التنمية المستدامة والفقر والسكان والتعليم وتعزز دور المرأة في التنمية وتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين يجب تعزيزها ودمجها في المقر وعلى الصعيد الميدانية. وينبغي للصحة أن تكون بين الأولويات الرئيسية. وثمة حاجة إلى تزايد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية على تحسين سياساتها الوطنية المتعلقة بالصحة، وعلى مكافحة الأمراض الناشئة والتي تنشأ من جديد من قبيل الملاريا والسل ومرض الإيدز. ويجب أن تتابع الدول الأعضاء عملها عن طريق الوفاء بالتزاماتها من أجل زيادة عمليات نقل المساعدات التي تقدمها إلى البلدان والشعوب النامية التي هي في أمس الحاجة إليها. ويؤمل في أن يوجد هذا الأمر أيضا الثقة المطلوبة لتحقيق تقدما في عملية ريو، نحو التزامات بيئية متجددة تمهد السبيل لعقد اجتماع ناجح في كيوتو في وقت لاحق من هذا العام.

ثانيا، إن الإصلاحات ستعزز قدرة الأمم المتحدة على إدارة الصراعات. فلقد أظهرت الأمم المتحدة في أحوال كثيرة عدم القدرة على العمل بسرعة في وجه الأزمات التي تبرز. لذلك، أعتقد أن الوقت حان لإنشاء مقر لبعثة الانتشار السريع لحفظ السلام والعمليات الأخرى. وعرضت النرويج توفير التمويل لموظفي المقر هذا. علاوة على ذلك، نشجع الدول الأعضاء الأخرى على الإسهام في الصندوق الاستثماري للعمل الوقائي الذي أنشئ هذا العام. ويسرنا أن نلاحظ أن الصندوق يسر فعلا عمل المبعوث الخاص للأمين العام في أفريقيا الوسطى.

عاقدة العزم على توفير ١٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات لإزالة الألغام ومساعدة الضحايا.

إن انتشار الألغام البرية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الدمار الشامل هو للأسف أحد التحديات العالمية المترابطة العديدة التي تدل على أن العالم يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية تعمل عملا جيدا. وعلى عتبة الألفية الثالثة، ليس مقبولا أن يبقى الفقر والتلوث مهيمنين على الحياة اليومية لبلايين الناس في جميع أنحاء العالم؛ وليس مقبولا أن تظل الأعمال العدائية والحققد يسببان صراعات وكوارث إنسانية جديدة مهلكة بين الدول وفيما بينها في جميع القارات؛ وليس مقبولا أن تظل تنتهك حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأفراد على نطاق واسع بفعل ظلم الحكومات وإهمال المجتمع الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

ولا يمكن أن يتصدى لهذه المشاكل العالمية والمترابطة بطريقة شاملة ومتكاملة سوى الأمم المتحدة. ومن غير ريب أن العالم يمر بتغيرات جذرية منذ عام ١٩٤٥، وكذلك طبيعة المهام التي تواجهها. وبالتالي، تحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى أن تتغير بغية أن تفعل على نحو أفضل ما يريد دولها الأعضاء أن تفعله. لذلك كنت مسرورا جدا للرسالة التي بعثها السيد كوفي عنان إلى جميع حكوماتنا الشهر الماضي. وبعبارة واضحة ومقتضبة، وضع الأمين العام العناصر التي تكون بدون شك أشمل مجموعة للإصلاحات في تاريخ الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أذكر بوضوح أن النرويج ترحب ترحيبا حارا ببرنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة وتجديدها وتأييده تأييدا كاملا. ولقد قدمنا مع بلدان الشمال الأخرى دعمنا السياسي لمقترحات الإصلاح التي تقدم بها. وسنعمل بنشاط مع الدول الأعضاء الأخرى لنكفل موافقة الجمعية العامة على مجموعة الإصلاحات المتكاملة في فصل الخريف هذا. ونحن نريد أن تنفذ خطط الإصلاح في أسرع وقت ممكن. وتريد النرويج أن ترى على جناح السرعة أمما متحدة أقوى وأفضل. وبدون هذا الإصلاح، ستكون لدينا منظمة ذات قدرة أقل على تعزيز التنمية والسلام والازدهار.

إن النرويج، مثلما يعلم العديدون، هي أحد المساهمين الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة. ونحن بلد في

وفي البوسنة نحن منخرطون في عملية بناء السلام في ظل ظروف صعبة جدا. ويقوم الرجال والنساء بخدمة طائفة واسعة من المنظمات المتنوعة: منظمة حلف شمال الأطلسي، والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. ولولا التنسيق والتعاون الممتازان بين الممثل السامي، وممثل الأمم المتحدة الخاص، وقائد قوة توطيد السلام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقائد البعثة وغيرهم، لواجهت عملية تنفيذ السلام صعوبات جمة حقا.

وما فتئ القادة المتعصبون قوميا في البوسنة يحرضون على الكراهية. ولا يزال ينكر على اللاجئين حقهم في العودة إلى ديارهم، ويتعرض موظفونا للخطر. ومجرمو الحرب لا يزالون طلقاء. لكن على الرغم من عدم قيام القادة المحليين بالوفاء بالتزاماتهم، فقد أوضحت الانتخابات التي عقدت مؤخرا أن المجتمع الدولي قد أعطى ذلك البلد الأمل في المستقبل. وسوف نمضي حتى النهاية ونظل ملتزمين في البوسنة حتى يتم توطيد السلام. وسنصر على تقديم مجرمي الحرب المطلوبين إلى العدالة. وينبغي إعطاء أولوية لعقد مؤتمر للأمم المتحدة يعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة في عام ١٩٩٨.

ولا تزال النرويج ملتزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي حين أننا سنواصل العمل بنشاط مع البلدان المانحة الأخرى لضمان توفر التمويل، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء المأزق الحالي. ينبغي أن يدرك الطرفان أنه لا يوجد بديل لعملية السلام وللوفاء باتفاقات أو سلو روجا ونصا. وينبغي بذل المزيد من الجهود الموثوق بها من أجل مكافحة الإرهاب. كما أن سياسة المستوطنات الراهنة غير مؤاتية لعملية السلام. وينبغي أن نضاعف جهودنا من أجل أن يعود الطرفان إلى الحوار بشأن المسائل المتبقية.

ولا ينبغي أن ننسى قصص نجاح الأمم المتحدة في حل الصراعات. ففي العام الماضي على سبيل المثال انتهت الحرب المدنية التي دامت عقودا في غواتيمالا بسلام. وكان من دواعي سرورنا أن عملنا مع الأمم المتحدة وغيرها، مثل فريق أصدقاء غواتيمالا، لكي ننصر حتى النهاية اتفاق إطلاق النار الموقع في أو سلو واتفاقات السلام الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بحكومة غواتيمالا وبالاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لشجاعتها وتصميمها على إنجاح عملية السلام.

وننشد التعاون الوثيق مع أصدقائنا وشركائنا في أفريقيا لحل الصراع، بما في ذلك استخدام برامجنا التدريبية لمهام حفظ السلام في تلك المنطقة.

وثالثا، إن الإصلاحات ستوسع قدرة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وترحب النرويج بالمقترحات القضائية بتعزيز أمانة حقوق الإنسان، والاختيار الممتاز بتعيين ماري روبنسون لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونحن نتعهد بالعمل عن كثب معها لكفالة أن يزيد المجتمع الدولي تركيزه على انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن تصبح الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من جميع المجالات الأساسية في عمل المنظمة، بما في ذلك المقر بنيويورك.

ويجب أن نتابع إصلاح مجلس الأمن. وأعتقد أن موقفنا معروف جيدا ألا وهو أن المجلس يجب أن يصبح أكثر تمثيلا وينبغي أن يكون انعكاسا أفضل للتغيرات القائمة في الحقائق السياسية والاقتصادية. ونحن نريد مقاعد دائمة جديدة لألمانيا واليابان، وللبلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، ينبغي إضافة عدد محدود من المقاعد غير الدائمة الجديدة.

إننا بحاجة إلى إصلاح مالي وتغييرات في جدول الأنصبة المقررة. فبعض البلدان تشهد نموا اقتصاديا عاليا ومستداما، إلا أنها لا تزال تقاوم الإصلاحات التي تعكس على نحو أفضل قدرتها المتزايدة على الدفع. وثمة بلدان أخرى ترى أنها تدفع أموالا كثيرة. ونحن نوافق على أنه حان الوقت لإظهار مرونة في المناقشات المتعلقة بخفض سقف جدول الأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة، باعتبار ذلك جزءا من الحل الشامل. ومما لا يمكن تبريره أن بعض البلدان تدفع من طرف واحد قدرا أقل من حصتها الملزمة قانونا، أو لا تدفع شيئا على الإطلاق. فعدم الدفع أمر غير مقبول. وكيف يتوقع من يدفع منا دائما حصته بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط أن يواصل مواطنونا ودافعوا الضرائب لدينا التمويل عن الذين لا يدفعون شيئا؟

إننا نحتاج إلى تحسين التكامل والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية. وبالنسبة للنرويج، فإن هذا أمر ذو أهمية بالغة في مجال المساعدة الإنسانية. ونحن نرحب بالاقتراح الرامي إلى تحسين قدرة منسق إغاثة الطوارئ على التصدي بفعالية أكبر لحالات الطوارئ المعقدة.

دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة، بنفس السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، في مجلس الأمن الموسع، يتمشى مع مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف الذي نص عليه الميثاق. وحتى يتسنى لمجلس الأمن أن يفي بدور القيم على السلم والأمن الدوليين الذي توجاه له الميثاق، ينبغي أن تشعر الدول والشعوب أنه يفي بمقتضيات الشرعية.

لذلك ترى جنوب أفريقيا أن التوسيع المحدود بإضافة خمسة أو ستة مقاعد جديدة في مجلس الأمن لن يفي بالمطلب الضروري المتمثل في تحويل مجلس الأمن إلى جهاز تمثيلي.

ومن الأمور الجوهرية في عملية إصلاح مجلس الأمن مسألة حق النقض، التي ما فتئت نقطة محورية في مداولاتنا على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية. والواقع أن إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن يتوقف إما على إلغاء حق النقض أو توسيعه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد. لذلك فإن قضية حق النقض ينبغي أن تشكل بالضرورة جزءاً لا يتجزأ من المجموعة المتكاملة للإصلاحات الشاملة. إن العضوية الدائمة بدون حق النقض ليست سوى بادرة رمزية للأعضاء الدائمين الجدد ولكن من شأنها تساعد على إدامة الممارسة التمييزية غير العادلة وأن تمنحهم مركزاً أدنى.

وأود أن أذكركم بأنني في العام الماضي أعربت أمام هذه الجمعية العامة عن خيبة أمل جنوب أفريقيا إزاء بطء وتيرة المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. لقد آن الأوان لنبدي جميعاً الإرادة والعزيمة السياسيتين اللازمتين بغية التوصل إلى اتفاق على مجموعة شاملة من التدابير التي تؤدي إلى إقامة مجلس أمن يتسم بالشفافية والديمقراطية ويخضع للمساءلة ويتحلى بالتالي بالمصداقية والشرعية.

كما شهدت الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة اختتام عمل الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وتشهد توصياته الملحوظة المتصلة بتعزيز دور الجمعية العامة ومهامها على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على هذا المحفل بوصفه الجهاز السياسي الأعلى للمنظمة.

وأخيراً فإن تجربتنا في غواتيمالا ومناطق الصراع الأخرى تعزز الأهمية التي يوليها الأمين العام للتفاعل الوثيق بين المجتمع المدني والحكومات والأمم المتحدة. وينبغي أن نستفيد من إخلاص المواطنين ومواردهم والتزامهم بالسلم والتقدم في المنظمات غير الحكومية وفي القطاع الخاص. فعن طريق الاشتراك والدعم النشطين للمجتمع المدني، يمكننا أن نبني منظمة عالمية أكثر قوة وفعالية في القرن القادم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لوزير خارجية جنوب أفريقيا، معالي السيد ألفريد نزو.

السيد نزو (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بانتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ونهنته، إذ شاهدنا بأم أعيننا مهاراته ودوره بوصفه نائب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. كما نعرب عن امتناننا للسفير غزالي اسماعيل على عمله الدؤوب بوصفه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ سعادة السيد كوفي عنان بمناسبة انتخابه الأمين العام السابع للأمم المتحدة. إن الحماسة التي أبداهها الأمين العام في مواجهة الصعوبات التي تواجه هذه المنظمة من خلال اقتراحاته للإصلاح تبعث على الإعجاب. وإن برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام يكمل من عدة نواح العملية الحكومية الدولية المتصلة بتنشيط المنظمة.

وتدرك الجمعية العامة تمام الإدراك الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن ينتج عن عملية إصلاح منظمة نشطة قادرة على مواجهة القضايا الحيوية للبشرية، المتصلة بالسلم والأمن. ومن الأهمية القصوى بالنسبة لعملية تحديث الأمم المتحدة إعادة تشكيل مجلس الأمن بتصحيح أوجه الاختلال الحالية وتحويله إلى جهاز شفاف مسؤول أمام المنظمة على اتساع عضويتها.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً موقف حركة عدم الانحياز بأنه لا ينبغي أن يكون هناك توسيع جزئي أو انتقائي في عضوية مجلس الأمن على حساب البلدان النامية.

إن إعادة التأكيد، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في هراري، على مطلب أفريقيا بمقعدين

وتتابع جنوب أفريقيا التطورات الجارية في الشرق الأوسط بتفاؤل حذر. ورحبت جنوب أفريقيا، بل المجتمع الدولي، بالتوقيع على اتفاق أوسلو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وأثنت عليه باعتباره خطوة إيجابية صوب التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة طال انتظارها في المنطقة. ولكن قرار حكومة إسرائيل ببناء مستوطنات يهودية جديدة في جبل أبو غنيم أثار التوترات وسبب أزمة أعادت إشعال فتيل الصراع في المنطقة. ونحن نعلم جميعاً أن هذا القرار يشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هذا المحفل. ولا شك في أنها محاولة لتغيير المركز القانوني للقدس ولإجهاض مفاوضات المركز النهائي.

إن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير شرط مسبق لتحقيق سلم دائم وشامل. وتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة يقتضي انسحاب إسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وترحب جنوب أفريقيا بآخر مبادرات الأمين العام المبذولة حالياً لإيجاد حل دائم لمسألة قبرص. ونحن نحث جميع الأطراف على بذل جهود متضافرة في العمل مع الأمين العام ومساعدته في مساعيه الحميدة نحو التوصل إلى تسوية شاملة كاملة لهذه المسألة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ٣٠ عاماً.

وتعلق جنوب أفريقيا بأهمية بالغة على الدبلوماسية الوقائية كوسيلة للحيلولة دون إمكانية نشوب الصراعات. ونحن نشني على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لأنه يوفر لنا التدابير المؤدية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلام. ونرحب أيضاً بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ١٩٩٧، ونحثها على معالجة مسألة مقر بعثة الوزع السريع ونظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن التقدم في مسائل نزع السلاح سيؤدي إلى إقامة عالم خال من الحروب. لقد بشرت نهاية الحرب الباردة بفترة من التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار، كما يشهد على ذلك دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ والانهاء من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكن عودة ظهور المواقف المتطرفة في مناقشات نزع السلاح تعوق نزع السلاح العالمي، كما يشهد على هذا التقدم المخيب للآمال

ولكن، مما يخيب الأمل بالنسبة للمسألة المتصلة بانتخاب الأمين العام، أن الفريق لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعدم استخدام حق النقض لتعطيل نتيجة الانتخابات.

وبسبب تجارب الماضي المريرة لأفريقيا تحت نير الاستعمار، ونظام الفصل العنصري البغيض، فإن حكومتي ملتزمة بالقضاء المبرم على الاستعمار وتؤيد بالكامل التنفيذ الفعال لخطة عمل عقد القضاء على الاستعمار. وبالتالي، نعتقد أنه ينبغي أن تواصل لجنة الـ ٢٤ عملها بغية تحديد مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل. وإننا ندعو الدول القائمة بالإدارة إلى أن تمد يد التعاون الكامل إلى اللجنة.

ومن دواعي قلق جنوب أفريقيا أن الصراعات داخل الدول في أفريقيا لا تزال تشكل خطراً على استقرار القارة. فهذه الصراعات تؤدي إلى فقدان الحياة ومعاناة اقتصادية وتشكل عائقاً رئيسياً على الطريق صوب السلام والتنمية. ومما يبعث على القلق أن الصراعات في أفريقيا تستمر على الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها منظومة الوحدة الأفريقية والقادة الأفارقة لتسوية الصراعات.

إننا نحث بالتالي أطراف الصراع في جمهورية الكونغو على احترام اتفاق وقف إطلاق النار وبذل كل الجهود لتطبيق التدابير المؤقتة لإجراء الانتخابات الوطنية في عام ١٩٩٨. وبالمثل، ندين الانقلاب في سيراليون ونناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم جهود أفريقيا لاستعادة النظام الدستوري بالامتناع عن الاعتراف بأي شكل من أشكال الحكم العسكري أو تأييده.

وجنوب أفريقيا ملتزمة بتعزيز السلام في انغولا، الذي نعتقد أنه سيسهم في ترسيخ وتعميم الاستقرار في كل أنحاء منطقتنا في الجنوب الأفريقي. وبالتالي نشعر بالقلق إزاء إخفاق الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) في الوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. وفي هذا الصدد، نرحب بحكومتنا بقرار مجلس الأمن باتخاذ التدابير العقابية المتوخاة في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) كوسيلة لضمان امتثال اليونيتا.

من أجلها، والتي يجب علينا أن نستمر في الكفاح من أجلها. وشعوبنا لا تستحق أقل من ذلك. وفي هذا السياق يؤيد وفدي التوصية المتعلقة بعقد مؤتمر عالمي عن العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بها من التعصب.

ولا تزال حكومتي ملتزمة بمعالجة أوجه عدم الإنصاف بين الجنسين. ومن أسوأ مظاهر هذه العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين أعمال العنف التي ترتكب ضد النساء والفتيات. وقد تعهدت حكومتي بمنع ومكافحة هذا العنف من خلال عدد من المبادرات من بينها جعل تشريعاتها وسياساتها واستراتيجياتها متفقة مع الصكوك الدولية في هذا الصدد، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتؤمن جنوب أفريقيا بتعزيز دور الأمم المتحدة. في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولأجل هذه الغاية فإننا نرحب بالتدابير الواردة في مجموعة الإصلاحات المتكاملة المقترحة من جانب الأمين العام والتي ترمي إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة وتنشيط دورها في مجال التنمية.

وقد كان اعتماد الجمعية العامة "الخطة للتنمية" معلما بارزا في طريق سعينا الجماعي نحو تحقيق شراكة عالمية ذات مغزى من أجل التنمية. ويشهد تواصل الأعضاء إلى اتفاق بشأن مسألة بهذه الدرجة من التعقيد، على الجدية كالتى تنظر بها الدول الأعضاء إلى هذه المسألة، وعلى القوى المحركة لبناء توافق الآراء في صياغة شراكة عالمية. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل من أجل تنفيذ خطة للتنمية بطريقة متناسقة، بإنشاء هياكل تنظيمية قابلة للأداء الناجح.

وستظل جنوب أفريقيا ملتزمة بخطة للتنمية تتجه إلى العمل وتعطى أولوية للتعاون العالمي من أجل التنمية. وينبغي إقامة شراكات من أجل التنمية، كما يرد ذلك أيضا في الإعلان الوزاري الصادر في ميدراوند بشأن الشراكة من أجل النمو والتنمية، لضمان تقديم المساعدة للعالم النامي بصورة فعالة.

ولا تزال مشاكل الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي تجثم على صدور العديد من البلدان، وخاصة في العالم النامي. ومن أجل معالجة هذا البلاء الذي يؤثر على الدول الأقل نموا بصفة خاصة، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة

المحرز في مؤتمر نزع السلاح في هذا العام. وعلى الرغم من الاعتماد بتوافق الآراء لولاية المفاوضات على معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، وهي من بين العناصر الأساسية لنزع السلاح النووي الكامل، لم يحرز فيها إلا القليل من التقدم. ومع ذلك، مما يثلج صدر جنوب أفريقيا العدد الكبير من الدول التي تعهدت بالقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل بانضمامها خلال العام المنصرم إلى معاهدات عدم الانتشار ونزع السلاح. وسيمهد الامتثال العالمي لمعاهدات نزع السلاح الهامة الطريق صوب تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وتواجه البشرية يوميا خطرا للضرر الناجم عن استخدام الأسلحة التقليدية. وينبغي إيلاء أولوية عالية للاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف منع انتشار الأسلحة التقليدية وتقليل تدفقها إلى مناطق النزاع. فالنتائج التي خلص إليها فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الخفيفة ترسي الأساس لأي عمل يقوم به المجتمع الدولي في المستقبل.

في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ اعتمد المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في أوصلو اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. وتشكل الاتفاقية حظرا واضحا وكاملا للألغام المضادة للأفراد وترسي قاعدة دولية راسخة جديدة ضد هذا الوباء الذي ابتليت به البشرية منذ زمن طويل، وخاصة المدنيين الأبرياء وأغلبهم من النساء والأطفال. وتطلع جنوب أفريقيا إلى بداية مبكرة لسريان مفعول هذه الاتفاقية وتناشد جميع الدول أن تستجيب إلى دعوة المجتمع الدولي للقضاء على هذه الأسلحة غير الإنسانية.

وقد أعربت جنوب أفريقيا في مرات عديدة عن قلقها البالغ إزاء تورط بعض مواطنيها في أنشطة للمرتزقة، لأن هذه الأنشطة تحول دون تحقيق حلول سلمية للصراعات الداخلية وتؤدي إلى عدم الاستقرار في المناطق. ولذلك فإننا أعدنا مشروع قانون ينظم تقديم المساعدة العسكرية من قبل أفراد وشركات القطاع الخاص إلى الحكومات والوكالات الأجنبية.

وتولي حكومة جنوب أفريقيا أهمية عالية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ويشكل ذلك حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. وإذ نحن نقترّب من الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الثلاثين للسنة الدولية لحقوق الإنسان، فإننا نعيد تأكيد التزامنا بالقيم العليا للكرامة الإنسانية الأساسية، وهي القيم التي كافحنا

ومتناسقة في سياق عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

ولا تزال مسألة الديون الخارجية تعوق قدرة البلدان الأقل نمواً على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإنه يتحتم على المجتمع الدولي معالجة هذه المشكلة وإيجاد حل لها بصفة عاجلة.

وبعد انقضاء عام على ختام استعراض منتصف المدة لجدول الأعمال الجديد للأمم المتحدة لتنمية أفريقيا في التسعينات، نحتاج إلى تقييم واستعراض التقدم لنرى ما إذا كانت مستويات تعبئة الموارد الضرورية قريبة من المطلوب وما إذا كانت الأهداف المركزية للتنمية لا تزال قائمة. وكما هو الشأن بالنسبة لاستعراض منتصف المدة لجدول الأعمال الجديد، سيساعد ذلك المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء عاجل وعملي لمصلحة القارة الأفريقية من أجل القضاء على الفقر والتخلف.

ونحن في جنوب أفريقيا، بصفتنا منطقة أدت سياسات الفصل العنصري القمعية فيها إلى خنق فرص التنمية لا يمكننا إلا أن نسعى إلى النهوض بشعبنا عن طريق التعاون. ويستتبع ذلك أننا ينبغي أن نلتزم بتحويل مجموعتنا الممتلئة في جماعة تنمية الجنوب الأفريقي إلى مؤسسة توفر إطاراً للنهوض بمتطلبات إعادة البناء والتنمية. وهذا سيعزز الدرجة التي يمكن لبلدان المنطقة، فردياً وجمعياً، أن توفر بها قاعدة لضمان حياة أفضل لجميع شعوبنا.

ومما يعزز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة نقل التكنولوجيات الأساسية والسليمة بيئياً إلى الدول النامية وفق شروط تفضيلية وتساهلية. ولا تزال الموارد المالية والعمليات الضرورية لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين غير كافية. وعلى الدول المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها برفع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونحن نشيد بتلك البلدان المعدودة التي حققت هذا الهدف.

إننا نشجع النهوض بالبيئة العالمية وإدارتها بطريقة مستدامة لضمان نوعية حياة أفضل للجميع. وينبغي أن يكون هدف التنمية المستدامة هو تكامل السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وإدارة البيئة على أساس مستدام.

إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالبيئة، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، كان أمراً مخيباً للآمال، ويترك أمامنا الكثير من أعمال المتابعة التي ينبغي القيام بها من أجل الإسراع بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد ينبغي تعزيز دور وأهمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته إحدى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في ميدان البيئة.

ونحن نشيد بقرار عقد دورة استثنائية بشأن المخدرات من أجل التوصل إلى معالجة فعالة للإنتاج والبيع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها وتوزيعها والاتجار غير المشروع بها. وستتيح الدورة الاستثنائية للدول الأعضاء الفرصة لضم جهودها لجهود مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة الإنشاء المبكر لمحكمة جنائية دولية دائمة ومستقلة وفعالة. والفرصة الآن قائمة لإنشاء المحكمة قبل نهاية القرن. وبالتالي يجب علينا أن نضاعف من جهودنا أثناء الدورات المقبلة للجنة التحضيرية من أجل ضمان تمكين المؤتمر الدبلوماسي في روما من إنجاز عمله بنجاح.

إن من الضروري لجميع الدول الأعضاء أن تواصل تأييدها التام للمحاكم الجنائية الدولية لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن حكومة بلدي بالتعاون مع البرلمانيين من أجل العمل الدولي، استضافت في الفترة الأخيرة حلقة عمل دولية بشأن ضمان تعاون الدول وامثالها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكان هدف الحلقة استعراض التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتشجيع سن تشريعات محلية من جانب الدول الأعضاء، مما يضمن بالتالي إجراء محاكمة على وجه السرعة لأولئك الذين يتهمون بارتكاب أعمال إبادة الأجناس.

وترحب حكومة بلدي بالجهود من أجل وضع مشروع اتفاقية لتعريف الإرهاب. ونحن نعتقد أنه يجب التمييز بوضوح بين أعمال الإرهاب ونضالات التحرر الوطني سعياً وراء حق تقرير المصير من جانب الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أو الاستعمارية.

وإننا نقدر تقديرا كبيرا ما يتمتع به الأمين العام كوفي عنان، من قوة ورؤية في التزامه بجهود الإصلاح. ونحن نؤيد التدابير التي سبق له واتخذها لجعل عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة أكثر فعالية بالإضافة الى مجموعة التوصيات التي قدمها للجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي. وسواء دخلت الآن حيز التنفيذ خطوات الإصلاح الملموسة والفعالة أم لا فإن هذا يتوقف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. وستبذل الجمهورية التشيكية كل جهد ممكن لكي تكون متعاونة أقصى درجات التعاون في هذا المضمار.

ويسرنا أن جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام قد حظيت باستجابة مؤاتية من جانب الدول الأعضاء. ولقيت اقتراحاته أيضا التأييد من جانب ١٦ رئيس دولة وحكومة ترتبط بمجموعة كارلسون، حيث أن الرئيس فاكلاف هافل عضو فيها أيضا. وكما ذكرت هذه المجموعة في إعلانها المؤرخ ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٧ بشأن مقترحات الأمين العام للإصلاح، فإن أمام الأمم المتحدة فرصة لكي تتخذ خطوة الى الأمام، ولا ينبغي تفويت هذه الفرصة.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة مجلس الأمن، فإن الجمهورية التشيكية تفضل إجراء توسيع في فئتي عضوية المجلس بينما يتم الحفاظ على فعالية المجلس ومرونته. ولا نزال نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين لتشمل ألمانيا، واليابان وثلاثة بلدان أخرى تمثل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويؤيد بلدي أيضا توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين بما في ذلك مقعد لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يؤدي كذلك الى تحسين وتبسيط أساليب عمل المجلس. وشارك بلدي بنشاط في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة وقدم اقتراحا بوضع تفسير أوسع للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويسعدنا أن اقتراحنا لاقى دعما من جانب عدد من الدول الأعضاء ونعتقد أنه سيصبح جزءا من أساليب عمل مجلس الأمن عقب إصلاحه.

من غير المعقول أبدا إعادة هيكلة الأمم المتحدة دون تغيير نظام تمويلها الحالي. ولكي نجعل المشاركة في التكاليف أكثر عدالة، من الضروري أن نغير جدول الأنصبة المقررة. وينبغي أن يعبر النظام الجديد للاسهامات في الميزانية العادية وفي عمليات حفظ السلام عن القدرة الاقتصادية الحقيقية لفرادى الدول الأعضاء. وعلى

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعلن للجمعية العامة أن مجلس وزراء جنوب أفريقيا وافق في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وإن جنوب أفريقيا البلد الذي لديه مصالح بحرية كبيرة، ستواصل من جانبها، الاضطلاع بدور هام وبناء في إدارة محيطات العالم.

والأزمة المالية المستمرة للمنظمة تثير قلقا شديدا لدى وفد بلدي. ونحن نؤيد تأييدا تاما التزام الأمين العام إنهاء حالة شبه الإفلاس الطويلة والمستمرة للمنظمة. وينبغي للدول الأعضاء الوفاء بالتزامها بموجب الميثاق بدفع إسهاماتها المقررة كاملة، وفي الوقت المحدد ودون شروط.

وإن المثل السامية التي جمعتها ينبغي أن تظل مصدر إلهام لنا لكي نعزيز سلطة وقدرة الأمم المتحدة ونحن نتحرك لدخول الألفية القادمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية التشيكية، معالي السيد جوزيف زيلينيتش.

السيد زيلينيتش (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي، بداية، أن أتوجه بالتهنئة للسيد هينادي أودوفينكو على انتخابه رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة وأتمنى له الكثير من النجاح في هذا المنصب الهام والمسؤول. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لسلفه، السفير غزالي اسماعيل، الذي أسهم كثيرا، بنهجه النموذجي النشط، في نجاح الدورة الحادية والخمسين.

إن دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين التي اختتمت أعمالها مؤخرا يمكن أن توصف بالتأكيد ودون مبالغة على أنها إحدى الفترات الرئيسية في تاريخ الأمم المتحدة. فمقترحات الإصلاح الهامة التي قدمت إبان انعقادها، ستفضي إذا ما نفذت، الى أهم تغير أساسي في هيكل وأنشطة الأمم المتحدة منذ إنشائها. وإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن المنظمة سوف تبرز من عملية الإصلاح قوية وإن هذه العملية ستزيد من أهمية الأمم المتحدة كمحفل عالمي يركز على المشكلات الخطيرة التي يواجهها عالمنا اليوم، هذا المحفل المفتوح أمام جميع الراغبين والمستعدين للاشتراك فيه.

ونركز اهتمامنا أيضا على الموقف في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي يزورها حاليا الرئيس هافل. وتتمر عملية السلام الآن بمرحلة صعبة، غير أن دورها لا بديل له. رغما عن هذا، نؤمل في أن تؤدي المباحثات الثنائية بين دولة إسرائيل وجيرانها إلى استقرار أكبر في المنطقة وأن ينتج عنها في النهاية سلام عادل ودائم للجميع.

وتتابع الجمهورية التشيكية تعليق كبير للوضع الأمني والانساني في بلدان أفريقية معينة، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك في الصومال وسيراليون. ونؤيد تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الهادفة إلى إنهاء الاضطرابات والحروب والمعاناة في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، تفعمنا التغييرات الايجابية التي تحدث الآن في ليبيريا بالأمل. ونعتقد أن العمل الذي قام به مراقبونا العسكريون في عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أسهم أيضا في إحراز هذا التقدم.

ويرغب بلدي في الاستمرار في المشاركة في بناء صرح أمن عالمي. وفي إطار الأمم المتحدة نرغب في العمل بنشاط في ميادين حفظ السلام وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويشترك مراقبونا العسكريون وأطبائونا وغيرهم من الموظفين الطبيين في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما زالت كتيبة تشيكية تعمل في البوسنة والهرسك تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي داخل قوة تثبيت الاستقرار، على أساس تفويض من مجلس الأمن. وهي مستمرة في أداء أعمالها على نحو طيب، ويسرنا أن أنشطتها ينظر إليها نظرة ايجابية.

إن إدراج الجمهورية التشيكية في أوائل هذا العام في عضوية اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام علامة على تقدير أنشطتنا في هذا الميدان ودليل على التزامنا بزيادة مشاركتنا في عمليات حفظ السلام وتحسين مستوى تلك المشاركة.

وتشارك الجمهورية التشيكية بنشاط في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن، بوصفنا دولة خالية من الأسلحة النووية، نهتم بطبيعة الحال بتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومراقبتها بشدة، الأمر الذي نتوقع له أن يؤدي إلى المزيد من خفض الانتشار النووي وإلى دعم الهدف البعيد المدى، هدف نزع السلاح النووي. ونعلق أهمية كبيرة على دورات

جميع الدول الأعضاء، دون استثناء، أن تحترم التزاماتها المالية على النحو المطلوب.

هذا العام بالنسبة لبلدي عام أحداث مهمة. فالدعوة التي وجهت في قمة مدريد إلى ثلاثة بلدان من أوروبا الوسطى، بما فيها الجمهورية التشيكية، للبدء في مباحثات الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، هي قرار تاريخي هام لا نعتبره خطوة أولى وأخيرة، بل بداية لعملية زيادة عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. والجمهورية التشيكية مقتنعة بأن الحلف سيدعو في المستقبل بلدانا ديمقراطية أخرى. ويشكل توقيع القانون الأساسي بشأن العلاقات المشتركة والتعاون والأمن وبين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي خطوة هامة نحو تقوية الأمن الأوروبي.

ولاحظت الجمهورية التشيكية بارتياح أن جهد الاتحاد الأوروبي لزيادة عملية الاندماج إلى درجة أكبر قد حقق نتائج محددة في المؤتمر الحكومي الدولي في أمستردام. ولقد رحبنا بالتقييم الايجابي الذي وضعته اللجنة الأوروبية عن الجمهورية التشيكية بمناسبة طلبها لعضوية الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن المفاوضات مع الجمهورية التشيكية وغيرها من طالبي العضوية يمكن أن تبدأ في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨.

ومن أحد المتطلبات الأساسية لاستقرار بلد ما علاقات الوثام مع جيرانه. ولذا نعلق أهمية كبيرة على الاعلان التشيكي الألماني عن العلاقات المتبادلة وتطورها في المستقبل، الذي وقع في براغ هذا العام. وبتوقيع تلك الوثيقة، أكد الطرفان عزمهما السياسي على زيادة تعزيز التعاون الثنائي في كل المجالات كتعبير عن تصميمهما على العمل المشترك بصدد صوغ مستقبل سلمي في أوروبا. والواقع أن هذا التصميم والإرادة السياسية المشتركين يجرى الآن تحويلهما إلى خطوات محددة في مجالات مختلفة.

ونحن حساسون جدا لإزاء المشاكل السياسية لعالمنا الحاضر، ونشارك في حدود قدراتنا في حلها. ومن بين أعظم المسائل تعقيدا، دون شك، الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك. ونؤيد عملية السلام القائمة على اتفاقيات دايتون للسلام وبرنامج لندن للعمل، ونعتبرها أحسن حل ممكن للصراع الذي طال أمده. وليس من جدال حول أن أحد المتطلبات الرئيسية في نجاح عملية السلام هو إنزال العقاب العادل بكل جرائم الحرب التي اقترفت أثناء الصراع.

اللجنة التحضيرية ونتوقع أن تحدد مقترحاتها الايجابية نوعية مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠ بغية تدعيم معاهدة عدم الانتشار النووي.

ومن البداية، أعربت الجمهورية التشيكية عن تأييدها لكفزة تقوية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمن ما يسمى ببرنامج ٩٣ + ٢. ومنذ أيام قلائل فحسب، وفي إطار هذه الجهود، أبلغت الجمهورية التشيكية أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية برغبتها في إبرام بروتوكول تكميلي لاتفاق الضمانات بين الجمهورية التشيكية والوكالة، حسبما تتطلبه معاهدة عدم الانتشار.

في العام الماضي وقعت غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية، ويسرني أن أقول إن بلدي كان بين أوائل البلدان التي صادقت عليها.

ونرحب بتأسيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونتوقع لها أن تحدد ضوابط عملية التحقق وأن تطبقها بفعالية، ونحن على استعداد للمشاركة فيها بصورة كاملة.

ونحن موقنون بأن اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في حاجة إلى آليات ضبط أكثر فعالية. ولهذه الغاية، يشترك الخبراء التشيكيون بنشاط في المباحثات بشأن الانتهاء من صياغة البروتوكول الذي سيدعم الاتفاقية إلى حد كبير.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، تؤيد الجمهورية التشيكية كل التدابير التي تسهم في المزيد من الشفافية وما زالت تضطلع بانتظام بالتزاماتها بموافاة سجلات الأسلحة المعنية بالمعلومات. وفي مؤتمر بروكسل المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد، انضمت الجمهورية التشيكية إلى ما يسمى بعملية أوتاوا، وهي على استعداد للتوقيع على اتفاقية بشأن حظر الكامل لمثل هذه الأسلحة في أوتاوا في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

ومن دواعي الفخر لبلدي أنها ترأس هيئتين هامتين من هيئات الأمم المتحدة هذه السنة. ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور هام جدا في تعزيز التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا كان إصلاحه هاما جدا. وتؤكد الحكومة التشيكية دائما على الحاجة إلى تنسيق وفعالية وتبسيط أفضل لهيكل المجلس وأنشطته. ونعتقد أيضا أننا قمنا عندما ترأسنا المجلس بالمساعدة في تشكيل صورته الجديدة. ولاحظنا دلائل

تبشر بالخير لهذه الصورة الجديدة بالفعل أثناء دورته الموضوعية في تموز/يوليه. ومن أمثلة ذلك الجزء الرفيع المستوى الذي شارك فيه الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، مما أثبت الاهتمام المتزايد من جانب الدول الأعضاء بمناقشة مواضيع معينة. وقد اتضحت أيضا من خلال حوار سياسي غير رسمي مع ممثلي صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها قدرة المجلس على العمل بوصفه محفلا لتبادل الآراء تبادلا مثمرا ومفيدا. ويجب أن يتواصل إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه. وفي هذا الصدد، نرحب بكل الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار ٢٢٧/٥٠، وقبل كل شيء للاستمرار في تبسيط هيكل الهيئات الفرعية للمجلس.

وتولي الجمهورية التشيكية في أولوياتها اهتماما كبيرا بحماية حقوق الإنسان بوصفها أحد الشروط الضرورية للتطوير الحر للمجتمع البشري والديمقراطية. وقد تشرفنا برئاسة لجنة حقوق الإنسان في أول سنة من عضويتنا في هذه الهيئة الهامة. وبناء على هذه الخبرة، تحث الجمهورية التشيكية على إزالة العوامل التي تؤثر سلبيا على عمل اللجنة، وتبحث عن نهج وطرق جديدة لمعالجة الحالات الفردية للانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان.

وفي العام القادم، يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونأمل أن يكون هذا الحدث مناسبة ليس لمجرد الاجتماعات والاعلانات التذكارية ولكن لتقديم نتائج ملموسة للعمل في مجال حقوق الإنسان.

ويدعم بلدي كل الجهود التي تستهدف الإنشاء المبكر لمحكمة جنائية دولية ترسي نظاما جديدا للمعاقبة على أخطر جرائم انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. فالحاجة ملحة إلى هذه المؤسسة، والجمهورية التشيكية تؤيد تأييدا تاما عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٩٨ لاعتماد الاتفاقية الخاصة بإنشاء المحكمة وفتح باب التوقيع عليها.

ومن أخطر الآفات المحمومة في عالمنا اليوم زيادة الجريمة المنظمة الدولية والمشكلة المتصلة بها وهي سوء استخدام المخدرات. وهذه المشكلة العالمية لا يمكن حلها بفعالية إلا من خلال التعاون الدولي الوثيق. ونرى أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ ستحفز دعم هذا التعاون.

ونتائج جهودنا المشتركة هي التي ستقرر مصير المنظمة العالمية، بل ومصير العالم نفسه وهو على عتبة الألف سنة القادمة.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أناشد المشاركين في المناقشة العامة أن يلتزموا بقدر الإمكان بالوقت التقديري للكلمات الذي قدموه للأمانة العامة. فمن شأن هذا أن ييسر عمل الجمعية العامة تيسيرا كبيرا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ايراكلي ميناغاريشفيلي، وزير خارجية جورجيا.

السيد ميناغاريشفيلي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة إلى السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. فهذا اعتراف قوي بالمانة الدولية الرفيعة التي تحظى بها أوكرانيا، وبخصال السيد أودوفينكو الشخصية وخبرته الواسعة. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن امتناني للسفير غزالي اسماعيل، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، الذي أسهم إسهاما كبيرا في توجيه تلك الدورة بنجاح.

إدلائي بهذا البيان اليوم من هذه المنصة السامية ينطوي على أهمية خاصة لنا. فقد انقضت خمس سنوات منذ أن أصبحت جورجيا عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وأعتقد أن الوقت قد حان لتقييم تطور قيام الدولة في جورجيا وتلخيص نتائج مشاركتنا بصورة كاملة في نشاط الأمم المتحدة والتعاون النشط معها.

خلال فترة السنوات الخمس الماضية هذه، انتقل بلدنا من حرب أهلية وفوضى وانهيار اقتصادي وتفشي الجريمة إلى استقرار متزايد باطراد وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وتقدم اقتصادي ملموس. والفضل في تمكننا من الخروج من أخرج مراحل تطور استقلالنا بكرامة يعود، إلى حد كبير، إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي قدمت لجورجيا لا الدعم الأدبي فقط، بل أيضا الدعم المالي والتقني الجيد التوقيت. وسنذكر هذا على الدوام بتقدير خاص.

إننا ننهم جسامه المهمة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة وهي

وهناك تهديد آخر يحوم حول العالم، وهو الارهاب الدولي. وهذا تهديد لا يمكن تحييده إلا عن طريق وقوف المجتمع الدولي وقفة صلبة لا تقبل المساومة، وعن طريق التعاون الدولي الفعال. وينبغي لكل بلد يهتم اهتماما مخلصا بالأمن في جميع أنحاء العالم أن يتمسك تمسكا دقيقا بالالتزامات الناتجة عن الصكوك الدولية المتصلة بالموضوع وأن يمثل لتلك الالتزامات. وتدعم الجمهورية التشيكية كل الجهود التي تستهدف وضع اتفاقية دولية لقمع تفجير الارهابيين للقنابل. وفي هذا الصدد شارك بلدي بنشاط أيضا في عمل اللجنة المخصصة التي أنشئت لمعالجة هذه المشكلة، ويرى أن الدورة الحالية للخبراء ستواصل إحراز تقدم نحو الانتهاء من مشروع الاتفاقية لكي تعتمد ويفتح باب التوقيع عليها في أقرب وقت ممكن.

ومن مجالات التعاون الدولي والعالمي التي تنمو بطريقة دينامية للغاية مجال البيئة والتنمية المستدامة. وقد دأبت الأمم المتحدة على العمل بجد في هذا المجال. والدور الأساسي الذي لا غنى عنه في هذا المجال يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويبدو أن برنامج البيئة في سبيله للخروج من أزمتته فعلا على الرغم من عدم حسم كل المشاكل بأي شكل من الأشكال. ولا شك في أن إنشاء لجنة رفعية المستوى مؤخرا هو خطوة تجاه تحسين الهيكل الذي يحكم برنامج البيئة وتجاه استقرار برنامج وميزانيته. ونتوقع بعد وقت قصير أن يبدأ برنامج البيئة المعزز سعيه من حديد للوفاء بولايته.

وقد أعطت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة دفعة جديدة لعملية متابعة أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وكانت نتائج تلك الدورة الاستثنائية إيجابية وإن شابها غموض. فمن ناحية، نحن نرحب بالتأييد الكبير لتعزيز التنمية المستدامة ولجهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ودعمها الأنشطة التكميلية للمنظمات غير الحكومية، وحكومات البلدان، والدوائر التجارية الخاصة، وغيرها من مجموعات أصحاب المصالح. ومع ذلك، أثبتت هذه الدورة من ناحية أخرى أنها ليست جميعا على استعداد لاتخاذ خطوات حاسمة صوب تحقيق التنمية المستدامة.

والمهام التي تواجهها الأمم المتحدة في الفترة القادمة عديدة وصعبة. ومع ذلك فقد جرى توضيحها بجلاء ويمكن تحقيقها. كما أن الأمر يعتمد علينا، نحن الدول الأعضاء، فهل سنتمكن من التصدي لها وبأي كيفية.

"تعمل جاهدة على بلورة رؤية شاملة: مجتمعات تجمعها أم تظللها إنسانية مشتركة تعيش على كوكب واحد". (A/51/950، الفقرة ١)

والمعيار لتشكيل هذه الرؤية هو مصير كل شعب وكل دولة - بما فيها جورجيا، التي تنعكس في تاريخها القريب جميع مزايا وعيوب النظام العالمي المعاصر انعكاسا تاما وواضحا، وبالتالي، فإن جورجيا مثال للحاجة إلى تنفيذ التغييرات والاصلاحات الجذرية في منظومة الأمم المتحدة التي طال انتظارها. وهذا الموضوع بالذات هو الذي أريد أن أشاطركم آرائي بشأنه.

إن التطور العالمي بعد المجابهة، الذي أعقب نهاية الحرب الباردة لم يكن، لسوء الطالع، بسيطا كما كان متوقعا. وقد شددنا في مناسبات عديدة، بما فيها من هذه المنصة، على أن المجابهة العالمية بين النظامين قد تنحت جانبا لصالح مجابهات خطيرة داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول تحمل في ثناياها إمكانية إحداث دمار هائل، وبالتالي فإنها تفرض على الأمن الدولي التحدي العالمي ذاته. ومن مظاهر هذا الاتجاه الخطر روح الانفصال العدوانية التي ابتلي بها بلدي وعدة دول أخرى حديثة الاستقلال. وقد بينا أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات دولية أخرى أن تتصرف بطريقة تأخذ في الحسبان هذه التغييرات. ولسوء الطالع، تدل تجربتنا الحديثة على أن هذه الحقائق غالبا ما يساء فهمها نتيجة للمواقف المتعنتة نوعا ما.

إن العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل تقوية وتطوير دولتنا وتعمق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية تنفيذا كاملا، ما زالت عدم تسوية الصراعات في منطقة أبخازيا وتسخينغالي. والوضع في أبخازيا، على وجه الخصوص، مدعاة للقلق. فلا يزال حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد أبخازي غير قادرين على العودة إلى ديارهم. وابتداءً هؤلاء الناس بالفعل، الذين لم ينظر إلى مصيرهم بعين العطف، يفقدون الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ونحن ملزمون بأن نلاحظ بأسف أن الصراع في أبخازيا أصبح محكا من نوع ما يكشف عدم كفاية جهود الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا لا نزال نصر على الحاجة إلى إيجاد نهج جديد يمكنه إعطاء الحوار قوة دفع جديدة. ونحن نرحب بالخطوات القوية التي يجري اتخاذها لتعزيز دور الأمم المتحدة في تسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا.

لقد تقبلنا بأمل وتفاؤل المبادرات الجديدة التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة. ونود أن نشدد، بوجه خاص، على أننا نعلق أهمية على استئناف مفاوضات جنيف بين أطراف الصراع برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الاتحاد الروسي، كميسر لاجراء المفاوضات، ومشاركة فريق أصدقاء الأمين العام المعني بجورجيا ومشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن واثقون من أن عملية جنيف لن تعزز التوصل إلى تسوية للصراع فحسب، بل ستكشف أيضا الدور التحويلي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في ظل الظروف الجديدة. وهنا لا بد لي من أن أعرب عن امتناني العميق لفخامة الرئيس ليونيد كوشما، رئيس جمهورية أوكرانيا، الذي أعرب من هذه المنصة السامية عن دعم جهود الأمم المتحدة في أبخازيا وأكد ثانية على استعداد أوكرانيا للمشاركة بصورة مباشرة.

إن إنشاء قوة للأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد سيكون مفيدا لتطوير قدرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على منع تصعيد حدة الصراعات على نحو جيد التوقيت. وستكون هذه القوة مستعدة باستمرار. ونحن نعتقد أن هذا النظام يجب أن يشتمل على مقر قيادة مجهز تجهيزا جيدا ومزود بحاجته من الموظفين. وسيكون مسؤولا عن تقييم حالات الصراع التي تنشأ. وبناء على عمليات تقييم الأمم المتحدة هذه، يمكن لقوات الرد السريع، التي لم تشكل بعد، أن ترسل بسرعة إلى مناطق الصراع. ونحن واثقون من أن منع تطور الصراع المأساوي في أبخازيا كان ممكنا لو وجدت هذه القوات قبل خمس سنوات تقريبا. وكما بينت تقلبات الصراع في أبخازيا، جورجيا، لا تزال الحاجة قائمة لاتخاذ إجراءات منسقة بوضوح بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية لتسوية الصراعات. وعدم وجود ممارسة من هذا القبيل يقلل إلى حد كبير من فعالية جهود حفظ السلام التي يبذلها مجتمعنا.

توفر تجربة جورجيا مثالا إيجابيا للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشمل هذا التعاون المكتب المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد حقوق الإنسان في أبخازيا، والبرنامج المعني بإصلاح اقتصاد منطقة تسخينغالي، الذي قدمه ونفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعتقد أيضا أنه ينبغي لنا أن ننظر بجدية في اقتراح الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا القاضي بأن تنضم الدولة التي ترأس هذه المنظمة تلقائيا إلى فريق

وعلى سبيل المثال، تدلل منطقة القوقاز بوضوح على امتلاكها القدرة على ما يطلق عليه النموذج المرحلي للتكامل العالمي. وأشار هنا، في المقام الأول، الى التعاون دون الإقليمي في إطار منطقة معينة، وكذلك، وفي ضوء الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة القوقاز، الى دورها كحلقة وصل للتعاون الأقاليمي، أي التعاون بين أوروبا وآسيا.

وهذا الهيكل التكاملي، هذا النموذج العالمي، يتماشى مع حقائق يومنا هذا. ونعتقد أن دور الأمم المتحدة التنسيقي في هذه العملية يمكن أن يكون غاية في الفعالية.

وقد تجسدت بالفعل هذه الرؤية لدور منطقة القوقاز في مفهوم الممر الأوروبي - الآسيوي، وهو "طريق حريري" من نوع ما لدخول القرن ٢١. وهذا الممر التجاري التاريخي الذي أخذت أهميته تتعاظم وتكتسب اعترافا يوما بعد يوم، بدأ بالفعل يعمل بنجاح ويثبت فعاليته.

ووجود "ممرات" مماثلة يوفر فرصة فريدة من نوعها لإرساء قيم مادية وثقافية جديدة تجمع ما بين مختلف الاقتصادات والثقافات. وعلى هذا الأساس سيتعين عليها أيضا أن تضطلع، وسوف تضطلع دون شك، بدور هام في إرساء وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

وقد دعيت جورجيا الى الترويج بنشاط لتنفيذ هذا المفهوم. بل إن مجرد نظرة عابرة على أي خريطة تكفي لإثبات الأهمية الاستراتيجية للآبعاد الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية لهذا الممر المركزي للتجارة العالمية. وعليه، فإننا نعرب عن استعدادنا للتعاون مع جميع المهتمين بترجمة هذا المفهوم الى واقع ملموس.

والمهام العريضة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية، هي الأساس للمبادرات التي أفصح عنها الأمين العام، كوفي عنان، في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". ونحن نعتقد، أولا وقبل كل شيء، أن هناك حاجة الى التركيز على المعاهدة التي حددت الملامح القانونية الدولية للنظام العالمي اليوم: أي ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الميثاق الذي وضع في ظل ظروف خاصة، وفر آلية كانت تستهدف، في معظمها، منع وتسوية الصراعات بين الدول. ونتيجة لذلك، كثيرا ما كان رد فعل الأمم المتحدة غير كاف على تحديات مثل الصراعات العديدة التي تدور داخل الدول. والمبادئ التي شكلت الأساس لعمليات حفظ السلام التقليدية، وبخاصة

أصدقاء الأمين العام المعني بجورجيا، مما يعزز ويزيد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نعتقد أن هناك حاجة للترحيب بعملية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية، التي ابتدأت بالفعل.

ينبغي لنا أيضا أن نعيد النظر في مفهوم بناء السلام بعد الصراع، وهو مفهوم هام. فنحن نكون أحيانا أسرى المفاهيم النمطية لنهج مرحلي لتسوية الصراعات، وبالتالي فإننا نشغل أحيانا في أن نلاحظ مدى دقة الحد الفاصل بين إقامة السلام وحفظ السلام نفسه. إن استخدام عناصر بناء السلام بعد الصراع، بدمج هذه العناصر في استراتيجية عمليات حفظ السلام، أكثر فعالية في عملية تسوية الصراعات. فعناصر بناء السلام بعد الصراع، من قبيل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لمناطق الصراع، وإنشاء أسس لزيادة تطويرها من شأنه أن يبسر بناء الثقة بين أطراف الصراع وخلق بيئة اجتماعية واقتصادية مواتية لتحقيق تسوية سياسية نهائية. ونحن نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل نظر هذه المسألة بفعالية.

إن إنشاء صندوق خاص من شأنه أن يتيح تعزيز إمكانية الأمم المتحدة في بناء السلم بعد الصراع. ويمكن أن توفر "عائدات التنمية" مصدر إيرادات لهذا الغرض. من جهة أخرى، يمكن أن يأخذ الصندوق مصالح أطراف الصراع بعين الاعتبار، وأن يطور، على هذا الأساس، مشاريع ذات صلة، مما يساعد في منع نشوب الصراع.

ومن الواجب، في المقام الأول، أن يتجلى تفرد الأمم المتحدة وضرورتها الملحة، بوصفها آلية مركزية ومتعددة الأطراف للتعاون في عالم ما بعد المواجهة، في دورها القيادي في خلق نظام شامل جديد في نوعه يقوم على الأمن والاستقرار والتنمية. ولا بد من أن يضطلع بأهم دور في هذا الصدد نظام عالمي للأمن الاقتصادي يجري تشكيله بالتوازي مع تطور مسيرة التكامل العالمي.

وهناك سمة خاصة يتميز بها عالم اليوم وهي أن المناطق التاريخية - الجغرافية التي كانت معزولة في السابق بدأت تتغلب تدريجيا على عزلتها وتتعاون على خلق بنية أساسية عالمية مشتركة للأنشطة الإنسانية. وبالتالي، فإن الاتحادات الاقتصادية الإقليمية ينبغي أن تكون بمثابة قوة محركة لآليات إنشاء تلك البنية الأساسية.

القرن المقبل. وإنني لعلّ ثقة بأن جورجيا ستحتل فيها، جنباً إلى جنب مع دول أخرى، مكاناً جديراً بها بوصفها بلداً ديمقراطياً مزدهراً.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، معالي الدكتور كمال خرازي.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أعرب للرئيس عن تهانتي له بمناسبة انتخابه، وأن أعبر له عن ثقتي في أنه، بفضل حكمته ومهارته الدبلوماسية سيقود الجمعية العامة باقتدار، في دورتها الثانية والخمسين، نحو نتائج ملموسة. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديري لسلفه على عمله الممتاز.

بالنظر إلى تأخر الوقت، اعترم الإذلاء ببيان موجز. والنص الكامل للبيان سيجري توزيعه.

على أعتاب الألفية الثالثة، وفي ظل ظروف يتكشف فيها التفاعل بين قوى مختلفة، لا بين قوة أو قوتين فحسب، في تشكيل القرارات العالمية الجديدة، أصبحت العلاقات الدولية في حاجة إلى مذهب قانوني جديد يتناسب مع الظروف المتطورة والاحتياجات البازغة؛ على أن يكون الهدف الرئيسي لهذا المذهب القانوني الجديد تحقيق مجتمع مدني عالمي بالتدرج، مجتمع تتوافق فيه الحرية والخلاص في جو من الوثام، لتلبية الاحتياجات الروحية والمادية للإنسانية بأسلوب يسوده الطابع المؤسسي، مجتمع تكمن فيه التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة في صلب التعاون والمشاركة العالميين.

وينبني المذهب القانوني للمجتمع المدني العالمي على مبدأين رئيسيين، الأول هو إضفاء الصفة المؤسسية على حكم القانون في العلاقات الداخلية والدولية. فالمجتمع الدولي اليوم، على غرار الدول الأعضاء التي يتألف منها، لا يمكنه ببساطة أن يوفر للناس حياة يسودها السلام والرخاء من خلال القهر والقرارات الاستبدادية والسيطرة الثقافية والهيمنة الثقافية. ومن ثم فإن حكم القانون باعتباره الأساس ذاته للنظام والعلاقات فيما بين الأفراد والدول ينبغي أن يتخذ الشكل المؤسسي.

المبدأ الرئيسي الثاني هو مبدأ التمكين والمشاركة. فعلى غرار عملية المشاركة على المستوى الوطني - حيث

مفهوم موافقة الأطراف، تكون دائماً غير مقبولة في حالات ما يطلق عليه الصراع العرقي. وهذا يفضي بنا إلى الفكرة القائلة بأن الميثاق يحتاج، بدرجة كبيرة، إلى إعادة النظر فيه وتكييفه مع الحقائق الراهنة.

وفي هذا الصدد، تؤيد جورجيا إنشاء لجنة وزارية لدراسة الحاجة إلى إجراء إصلاحات جوهرية في الميثاق وفي الوثائق القانونية التي تحدد ولايات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كما تؤيد جورجيا الاقتراح الداعي إلى تعيين وكيل أول للأمين العام، يدعى إلى القيام بدور خاص بغية ضمان النجاح لبرامج وخطط مختلف القطاعات الفنية بالأمانة العامة.

وما من شك في أن عقدة إصلاحات الأمم المتحدة تكمن في توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أنشطة الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى. ومن المسائل الهامة أيضاً مسألة إعادة توزيع السلطة على نحو أمثل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد موقفنا الثابت المتعلق بضم ألمانيا واليابان ضمن أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وكذلك فيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، بما في ذلك إضافة مقعد واحد لبلدان أوروبا الشرقية.

كما نؤيد الشفافية المتزايدة في عمل مجلس الأمن. فمن المهم، من وجهة نظرنا، أن تكون الدول المعنية قادرة على المشاركة في المشاورات غير الرسمية التي يجريها مجلس الأمن، والتي تدور فيها مناقشات جوهرية وتتخذ فيها قرارات.

وينبغي أيضاً تجهيز المجتمع الدولي بأدوات موثوق بها لإقامة العدل، لتمكينه من الرد ليس فقط على الأعمال غير القانونية التي تمارسها الدول، بل من الرد أيضاً على أعمال الأفراد الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، نطالب الدول الأعضاء ببذل قصارى جهدها للخروج بنتيجة ناجحة من المؤتمر الدبلوماسي، واعتماد معاهدة بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية بحلول عام ١٩٩٨.

وفي الختام، أود أن أذكر بمبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠، تسمى "الجمعية الألفية". ولم يعد هناك متسع من الوقت قبل دخول البشرية الألفية الجديدة، ويجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان أن تصبح الأمم المتحدة بعد إصلاحها أمماً متحدة جديدة بحق، للنظام العالمي في

تحديد الأسلحة ونزع السلاح، والتنمية الشاملة والمستدامة، وحقوق الإنسان وحفظ السلام، ومكافحة الإرهاب والعنصرية غير المشروعة، وكذلك تقويم الترتيبات الدولية المجحفة؛ وأخيراً الدفاع عن حقوق المواطنين الإيرانيين في كل مكان في العالم.

وقد اعتمدت جمهورية إيران الإسلامية تدابير ملموسة على الصعيدين الإقليمي والدولي سعياً إلى تحقيق هذه السياسات القائمة على المبدأ، وهي على أتم استعداد للتعاون مع كل البلدان من أجل بلوغ الأهداف المشتركة وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أما قضية فلسطين التي تكمن في صلب أزمة الشرق الأوسط، فإنها تمثل أشد الحالات سفوراً وأكثرها عناداً لتجاهل القانون الدولي، والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الأساسية للأفراد والشعوب. ولا يمكن حسم أزمة الشرق الأوسط إلا بالإعمال التام لحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وعودة اللاجئين وتحرير جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف وجنوب لبنان والجولان السوري. وقد أوضحت تجربة السنوات القليلة الماضية بما فيه الكفاية أن أي مخطط أو اقتراح لا يأخذ في الاعتبار الكامل الحقائق القائمة في المنطقة أو الأنماط السلوكية الشائنة التي تتبعها إسرائيل، سيكون مآله الفشل.

ومن المؤسف حقاً أن بعض القوى الخارجية تتعمد إساءة تفسير أو تشويه عرض إيران الموضوعي الصريح والعلني للحقائق، على أنه دعم للإرهاب ومعارضة لتحقيق السلام والأمن في المنطقة، وأكرر هنا مرة أخرى أن جمهورية إيران الإسلامية تسعى هي أيضاً إلى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط - السلام العادل والدائم الذي من شأنه أن يحظى بتوافق آراء إقليمي، ويعالج هذه الأزمة المزمنة ويخلصنا منها نهائياً.

لقد شهدت منطقتنا طيلة ما يقرب من عقدين الأزمة في أفغانستان. وما من شك في أنه لا يوجد حل عسكري لهذه المأساة؛ إلا أن بعض الفصائل المتحاربة لم تدرك بعد هذه الحقيقة البديهية. ولا يمكن أن تجد الأزمة في أفغانستان طريقها إلى الحل الدائم إلا من خلال إقامة وقف لإطلاق النار، ووقف التدخل الأجنبي، وإجراء مفاوضات بين كل المجموعات الأفغانية، وتشكيل حكومة عريضة القاعدة تمثل جميع أبناء أفغانستان. وقد عقدت حكومة بلدي عزمها على مواصلة جهودها الإنسانية ومساعدتها لصنع السلام في أفغانستان بالترادف مع الأمين

يكون لجميع الأفراد، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الرأي أو الثروة أو المركز الاجتماعي، حق غير قابل للتصرف في تقرير مصيرهم - ينبغي أن تتمتع البلدان والمناطق التي تتفاوت في ثقافتها ومواردها بحق المشاركة في جميع مراحل عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات على النطاق العالمي، وأن تُمكن من ذلك.

فالיום يشكل الشمال والجنوب ميدانين متكاملين في ساحة عالمية واحدة. وتوازن واستقرار النظام العالمي المقبل يتوقفان، إلى حد بعيد، على إسهام الجنوب في صياغة المعايير التي تنظم العلاقات الدولية في المستقبل.

ونرى أن بإمكاننا التحرك صوب التحقيق التدريجي لمجتمع مدني عالمي من خلال إضفاء الصفة المؤسسية على هذين المبدأين الأساسيين، وبإلزام أنفسنا بالتعددية والتسامح والحوار فيما بين الحضارات، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة، والعدالة وتكافؤ الفرص، باعتبارها المعايير التي تحكم تفاعلاتنا.

إن الفلسفة السياسية التي تعتنقها جمهورية إيران الإسلامية تتفق تماماً وهذه الأسس الجوهرية للمجتمع المدني العالمي المنتظر. والبرنامج الوطني للإدارة الجديدة موجه نحو تقوية دعائم المجتمع المدني.

والسمات والأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لهذه الإدارة الجديدة تتضمن ما يلي: توسيع العلاقات مع جميع البلدان على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في شؤون الغير الداخلية، والتركيز على وضع القانون الدولي في شكل مؤسسي باعتباره الأساس الذي يقوم عليه النظام العالمي، والحكم النهائي بين الدول؛ وإنشاء وتعزيز آليات بناء الثقة المتبادلة والأمن المتبادل عن طريق التعاون الإقليمي وإلغاء وجود القوى الأجنبية ونفوذها؛ وحماية حقوق الإنسان وفرض المحاولات الانتقائية والتمييزية لإساءة استخدام حقوق الإنسان باعتبارها وسائل لتنفيذ سياسات معينة؛ والتركيز على الحقوق الأساسية للمضطهدين من الأفراد والأمم، وبالذات الشعب الفلسطيني؛ ووقف سباق التسلح على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ والقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وتحديد الأسلحة التقليدية؛ وتعزيز روابط المودة والتضامن فيما بين البلدان الإسلامية وبلدان عدم الانحياز؛ والحضور النشط والمشاركة البناءة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، مع الإسهام الفعال في الجهود الدولية المبذولة بشأن قضايا عالمية مثل

الى الروح العسكرية لدى إسرائيل وترسانتها من أسلحة الدمار الشامل التي أحبطت كل مبادرات وآليات نزع السلاح في المنطقة.

بالإضافة الى ذلك، يؤدي التسابق المحموم على حيازة الأسلحة التقليدية الى زيادة تفاقم جو القلق والريبة. والسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية قائمة على السلام، وضبط النفس، وبناء الثقة، وخفض التوتر وإزالته، لا سيما داخل منطقتنا. وأود أن أبلغ الجمعية صراحة وبصدق أن إيران، دون سائر بلدان الشرق الأوسط تخصص أقل نسبة مئوية من ميزانيتها لقواتها المسلحة. وفي عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦، أنفقت نسبة ٣,٣ في المائة فقط من اجمالي ناتجنا المحلي على الدفاع. ولا نزال على استعداد لأي تفاهم مقبول إقليميا بشأن مزيد من التخفيضات في ميزانيات الدفاع بحيث تعالج الشواغل الأمنية للبلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

إن الأولوية القصوى لجمهورية إيران الإسلامية في مجال السياسة الخارجية تتمثل في بذل كل الجهود لتعزيز الثقة وبناء السلم في المنطقة المجاورة لنا مباشرة، حيث أن ذلك حقق نتائج مشجعة في حالات مثل حالة طاجيكستان. وفي منطقتنا، ساهمت منظمة التعاون الاقتصادي أيضا في توسيع العلاقات بين دولها الأعضاء وتوطيدها عن طريق اعتماد مواقف مشتركة والقيام بدور نشط في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني.

وفي منطقة الخليج الفارسي لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار لجميع البلدان في المنطقة إلا عن طريق التعاون والمشاركة الجماعية. إن الاستغلال الكامل لعوامل التقارب التاريخية، والروابط الثقافية، والوشائج الدينية، وبذل كل الجهود لاستخدام الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية للمنطقة بكفاءة وتنسيق يشكلان الضمان الطويل المدى الأفضل والوحيد للأمن والاستقرار. وإيران - بوصفها البلد الأكبر في المنطقة الذي يتمتع بعمق تاريخي يبلغ عدة آلاف من السنين بالإضافة الى ثراء الحضارة الإسلامية - ليست في حاجة الى الضلوع في أي تكديس للأسلحة أو منافسة في التسلح. إن رسالتنا الى جيراننا هي رسالة صداقة وإخاء، وسنرحب بترحيب حار بأية مبادرة لتعزيز دعائم الثقة والتعاون في المنطقة.

إن جمهورية إيران الإسلامية، التي ستستضيف في كانون الأول/ديسمبر مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، ترى أن المهمة الرئيسية لمؤتمر القمة على أعتاب القرن الحادي والعشرين، يجب أن تكون تنمية الثقة المتبادلة وإنشاء

العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن واجبي أن أوجه انتباه المجتمع الدولي الى الحاجة الماسة والضرورة الملحة لتقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان.

لقد ولدت الحرب الباردة ميلا في العلاقات الداخلية والخارجية تطلب وجود عدو حقيقي أو متخيل. والهروب من هذه الحالة الذهنية وبناء عالم جديد يقوم على التعاون وسيادة القانون مسألة لا تتطلب الإرادة السياسية فقط، بل أيضا تخطيطا متأنيا بغية تعزيز الثقة وتخفيف شواغل الأمن الاقتصادي والشواغل الاجتماعية على المستويين الوطني والإقليمي.

أما بناء الثقة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي - بوصفه استراتيجية أساسية لتحويل العلاقات الإنسانية - فلن يكتب له النجاح إلا بتوفر الشفافية في عملية صنع القرار ومشاركة جميع الأطراف المعنية. ونقيض المشاركة العالمية في صنع القرار والتعاون القائم على القانون على المستوى الدولي، هو الانفرادية. وهي ظاهرة تتجلى مظاهرها في ميادين مختلفة من بينها تحديد الأسلحة، والتنمية، والتجارة الخارجية، والبيئة، وتدوين معايير جديدة لحقوق الإنسان.

وأولى الخطوات وأكثرها فعالية نحو بناء الثقة هي القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وتخفيض الأسلحة التقليدية، وتوفير الشفافية في ميدان التسلح، ووضع خطط للأمن والتعاون في شتى مناطق العالم. وهذا الجهد يقتضي التنفيذ التام وغير التمييزي للتعهدات القائمة في مجال نزع السلاح والأمن، واستحداث قواعد جديدة لمعالجة الأولويات المقبولة عالميا، وكذلك المتطلبات الأمنية للمجتمع الدولي وأعضائه.

إن جمهورية إيران الإسلامية، انطلاقا من مبادئها الإسلامية، ترى أن أسلحة الدمار الشامل غير إنسانية وغير مشروعة. وقد أكد مسؤولو الوكالة الدولية للطاقة الذرية المرة تلو الأخرى أن الأنشطة النووية التي تباشرها إيران تجري في إطار لوائح الوكالة، وأنها تتبع أهدافا سليمة. وعلى الرغم من هذه الحقائق الواضحة، شرعت بعض الحكومات في شن حملة اتهامات زائفة لا أساس لها من الصحة ضد إيران أثناء السنوات القليلة الماضية.

إلا أن حملات الدعاية التي ترمي الى تضليل الجماهير لن تغير بالتأكيد الحقائق الإقليمية على أرض الواقع. ومن البديهي أن انعدام الأمن في الشرق الأوسط يرجع أصلا

معه في عملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة لتصبح مؤسسة أكثر كفاءة وقدرة وقابلية للاعتماد عليها وقادرة على الاستجابة لحاجات جميع أعضائها وآرائهم. ومن رأينا أن

آليات من أجل التعاون والتنسيق في مختلف المجالات بين البلدان الإسلامية. وهذا سيساهم دون شك في زيادة توطيد دعائم أمن واستقرار دوليين دائمين.

إن الإرهاب هو النتيجة البشعة لتفشي الخروج على القانون والإعاقة العنيفة للمشاركة الجماهيرية، التي تؤدي في أشكالها وظواهرها المتعددة الى تهديد المجتمعات البشرية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. والاستغلال السياسي لهذه المشكلة الدولية، عن طريق القذف بالاتهامات غير المؤسسة على أدلة بغية تحقيق أغراض خفية أو التغطية على إخفاقات في السياسة الداخلية أو الخارجية، لا يقل خطورة عن الإرهاب نفسه. وهذان العنصران معا يؤديان الى خفض الثقة والاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وحل هذه المشكلة المدمرة يقتضي الحزم في تجنب النزوع الى الإثارة والديماغوجية من ناحية، وسعيا دوليا متضافرا لإيجاد تدابير عملية لمحاربة الإرهاب تكون معقولة وموضوعية وواقعية من ناحية أخرى. وأهم من ذلك، يقتضي نجاحنا المشترك أن تطبق المنظمات الدولية المختصة التدابير المتفق عليها تطبيقا غير انتقائي وعالميا ومستندا الى القانون.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا عاني معاناة بالغة من ظاهرة الإرهاب اللاإنسانية في سنوات ما بعد الثورة، مستعدة للقيام بدور نشط في أي جهد دولي لمكافحة هذه المشكلة بطريقة جادة وشاملة وقائمة على احترام المبادئ.

ويتطلب حل المشاكل الدولية المعقدة واستغلال فرص ما بعد الحرب الباردة مشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي في عملية اتخاذ القرار، على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه. والأمم المتحدة هي التجسيد المؤسسي لكل من المشاركة العالمية وحكم القانون على النطاق العالمي. وهي المنظمة العالمية الوحيدة التي بوسعها أن تسعى، بمساعدة منظومة لديها الكفاءة والقدرة، نحو إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع البشري والتصدي لتحديات ما بعد الحرب الباردة. وتشير ضخامة هذه المهمة بوضوح الى الحاجة الى تحسين كفاءة المنظمة وتعزيز دورها بالشروع في تحويل وإصلاح هيئاتها وبرامجها الرئيسية وأساليب عملها.

وأود أن أعرب عن التقدير لجهود الأمين العام لتنشيط المنظمة، وأن أؤكد له رغبتنا الشديدة في التعاون

نطاق التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تموز/يوليه وآثارها الشاملة تجعل من الضروري على الجمعية العامة أن تنشئ أفرقة عاملة لتبحث التقرير بدقة وتفصيل ليتسنى تحديد آراء جميع الدول الأعضاء وأخذها بعين الاعتبار.

ليس ثمة شك في أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن بعيد عن حالة الشؤون الدولية اليوم وغير مقبول للغالبية العظمى من المجتمع الدولي. وأية زيادة في عضوية مجلس الأمن أو أي إصلاح في أساليب عمله يتعين، في رأينا، أن يأخذ بعين الاعتبار الدور الحقيقي للبلدان النامية وشواغلها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن متوقفا على حل مسألة زيادة عضوية المجلس؛ فهما موضوعان يتميز أحدهما عن الآخر ويقتضيان بالتالي قرارين منفصلين.

وإن الجمعية العامة هي دون شك أعلى جهاز في الأمم المتحدة وأكثرها تمثيلا، حيث يتمتع جميع أعضاء المنظمة بحقوق متساوية في المشاركة. وهذا الجهاز، الذي يضم العضوية بأسرها، له بالتأكيد حق - وعليه بالطبع مسؤولية - تناول كل القضايا ذات الأهمية العالمية، بما فيها على وجه الخصوص القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وتوسيع قاعدة المشاركة في النظام العالمي في المستقبل بناء على معايير مقبولة لجميع الثقافات والشعوب هو الأسلوب الأكثر مؤاتاة لبناء غد أفضل، ولكفالة الحرية والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. والجمعية العامة، بإتاحتها الفرصة لجميع الدول الأعضاء للمشاركة الكاملة والمتساوية في اتخاذ القرار، تمثل أكثر الساحات ملائمة للحوار والتفاهم واعتماد تدابير منسقة دوليا لبناء غد أفضل وأكثر إنصافا.

ومع تسلم الحكومة الجديدة لجمهورية إيران الإسلامية لمهامها ومسؤولياتها أكرر الإعراب عن رغبة حكومتي في القيام بدور بناء في هذا السعي الجماعي وعن استعدادها للقيام بهذا الدور عن طريق تعزيز الحوار والتفاهم والثقة والتضامن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠